٣٠٠٠٠٠٣

مجلة جامعة أم القرى

مجلة فصلية للبحوث العلمية المحكمة

السنة الثانية   العدد الثالث   العام ١٤١٠ هـ

مجلة جامعة أم القرى السنة الثانية العدد الثالث العام ١٤١٠ هـ

٣٠٠٠٠٠٠٣-٣

احتمال الصورةِ اللَّفظيَّة لِغَيْرِ وَزْنٍ

د. سليمان بن إبراهيم العايد*

---

* تخرج في كلية اللغة العربية من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سنة ١٣٩٥ هـ. حصل على الدكتوراه من كلية اللغة العربية من جامعة أم القرى سنة ١٤٠٢ هـ، يعمل الآن أستاذاً مشاركاً ورئيساً لقسم الدراسات العليا العربية.

ملخص البحث

هذا البحث يتناول قضيةً صرفية ، يعرض لها الصرفيون لماماً عندما يمر بهم كلمة تحتمل غير وزنٍ واحدٍ ، وقد عُنِي البحثُ بدراسة الكلمات التي تحتمل صورتها اللفظية تعدُّد الوزن ، وقد جُعِلَ له مقدمة تناولتِ الميزان الصرفيّ ، وطريقة الوزن ، والأشياء التي تراعى في الميزان ، والأشياء التي لا تراعى ، وفوائد الميزان الصرفي .

ثم بينت الأمور التي يعرف بها الميزان ، ويعيّن ، إذا احتملت اللفظة تعدّد الوزن ، من معنى ، وسياق ، وقرينة .

ثم بيَن الباحث أنّ المعوّل في المعنى على حروف المادة لا وزنها ، وأنّ الذى يمكن أن يستفاد من الوزن هو المعاني الصرفية ، وهذا يؤدِّي إلى أن بعض الألفاظ قد يختلف معناها ، ووزنها ومادتها من باب واحد ، وبعضها قد يكون الفرق بينها تقديرياً .

ثم سردْتُ بعد ذلك ما تيسّر جمعه من ألفاظٍ ، بعد تقسيمها إلى :

١ ـ ما اتفقت صورته واختلف وزنه من الأفعال .
٢ ـ ما اتفقت صورته واختلف وزنه من الأسماء .
٣ ـ ألفاظ من الأسماء وقع بين العلماء فيها خلاف ، فاحتملت صورتها غير وزن .
٤ ـ المشترك بين الأسماء والأفعال مع الخلاف التقديري في الوزن .
٥ ـ اتحاد الصورة والوزن مع الاختلاف التقديري .

وقد اجتهدت أن أضع بعض ضوابط تعين على حصر الموضوع ، ومعرفة مواطن الاشتراك .

وبعـــد : فإنَ هذا البحث ذو فائدة تطبيقية في الصرف ، وينبِّه إلى مسائل قد تخفى على بعض طلابِ العربَية ، والله الهادي إلى سواء السبيل .

بسم الله الرحمن الرحيم

احتمال الصورةِ اللّفظيَّة لِغَيْرِ وَزْنٍ

لأهل العربية ميزانان : ميزانٌ يُوزَنُ به الشِّعْرُ ، وميزان يُوزَنُ به الكلم . يعنى بالأوّلْ أصحاب صنعة الشّعر ، ويُعْنَى بالثاني أَهْلُ التصريف .

فالأَوَّلُ لحفظ الشعر من الفساد ، « ومعرفة ما يجوز فيه مِمّا لا يَجُوزُ »(١) والثاني لحَصْرِ الأمثلةِ العربيَّةِ ، ومعرفة ما ليس بعربيّ أصالة ، والإرشاد إلى معرفة ما لحق الكلمة مِنْ تَغْيير ، وما طَرَأَ عليها ، من التقديم والتأخير ، والإبدال والإعلال ، وغير ذلك . مِمّا يمكن أن يَعْتَرِيَهَا ؛ إذِ الميزان الصرفيّ « مِعْيارٌ لفظيٌّ ، اصْطُلِحَ على اتِّخاذه من أَحْرُفِ (ف ع ل) ليزنُوا بِهِ ما يَدْخُلُه التصريف ، من أنواع الكلم العربيّة »(٢) . ذلك « أَنَّ صِنَاعة التصريف شبيهةٌ بالصِّيَاغَةِ ، فالصَّائغُ يَصُوغُ مِنَ الأَصْلِ الواحِدِ أَشْيَاءَ مختلفةً ، والصَّرْفيُّ يُحوِّل المادَّةَ الواحِدَةَ إلى صُور مختلفة ، ولهذه المشابهة احتاجَ الصَّرْفيُّ في صِنَاعته إلى ميزان ، يعرف به عددَ حُروفِ المادَّةِ ، وترتيبها ، وما فيها من أصولٍ وزوائدَ ، وحركاتٍ ، وسكناتٍ ، وما طرأ عليها من تغيير ، كما احتاج الصَّائغُ إلى ميزانٍ يُعْرفُ به مِقْدارَ ما يصوغه من أصلِهِ »(٣) .

والميزان الصرفيُّ عند الصرفيِّ بمثابة الرَّسْمِ الجغرافيّ ، تعرف به طبيعةُ الأرض ، وما فيها من تضاريس جبالها ، وأوديتها ، وسهولها ، ومناطق السكّان ، وأماكن الثروات ، والحدود السياسية ، والأقاليم ، وغير ذلك .

---

(١) عروض الورقة ٥٤ .

(٢) تصريف الأفعال لعنتر ٣٨ .

(٣) انظر الجاربردي ١٥ والمغني للشيخ عضيمة ٣ .

والميزان الصرفيُّ به تُعْرَفُ أصولُ الكلمات ، وما طرأ عليها من زيادةٍ ، أو حذفٍ ، وما اعترى حروفها من تغييرٍ ، بتقديم أو تأخير ، أو حركةٍ ، أو سكون . « وليس المراد أنّ هذه المعرفة موقوفةٌ على الميزان ، فإنّه لا يستعمل إلّا بعد معرفةِ الأَصْليِّ والزَّائدِ ، وما إليهما بطريق القواعد التصريفيَّةِ ، فلو توقَّفَتْ تلك المعرفةُ على الميزان لَزِمَ الدّور ، بل القصد أنّ الوزن يبين حالَ الكلمة ، وما طرأ عليها ، بأخصر عبارةٍ ؛ تسهيلاً على المتعلّم »(١) . فإذا قِيلَ له : إنّ وزن مُنْطَلِق مُنْفَعِل كان أخصر من أن يُقالَ : الميم والنون زائدتانِ ، وكذا إذا قِيل له : إنّ (نَاء) فَلَعَ كان أخصر من أن يقال : إنّ اللام مقدَّمة على العين ، وهكذا ، وبما ذكرنا اندفع ما يُقالُ : كيف تُعْرَفُ بِهِ الأَصَالَةُ والزِّيادَةُ(٢) ..

وتبيين الزَّائدِ بواسِطَةِ الميزان أَغْلَبِيٌّ ، فالزَّائد بتكرير اللَام يستوي وزنه ووزن المجرّد ، فدَحْرَجَ وجَلْبَبَ ، وجَعْفَرٌ وقَرْدَدٌ على وزن فَعْلَل ، وقِمَطْر وهِجَفّ على وزن فِعَلّ ، وسَفَرْجل وسَبَهْلَل على وزن فَعَلَّل ، وهكذا(٣) .

وقد آثر الصرفيّ أن يكون ميزانه من حروف (ف ع ل) ؛ لأمورٍ :

(أ) أنّ الذي يَطَّرِدُ فيه التغيير ويكثر ، إنّما هو الفعل والأسماء المتَّصلة به .

(ب) أنَّ تركيب (ف ع ل) مشتركٌ بين جميع الأفعالِ والأسماء المتَّصلة به ، فكان هذا جامعاً بين ما تشترك به في الهيئة اللَفظيّة والمعنويَّةِ ، إذ كُلُّ مصدر فِعْلٌ .

(جـ) أنها تَشْمَلُ مخارجَ الحروفِ الثَّلاثة : الحلق ، واللسان والشفتان ،

---

(١) تصريف الأفعال لعنتر ٣٩ .

(٢) شرح الشافية للرضي (الحاشية)١/١٢ .

(٣) المغني لعضيمة (الحاشية) ٣ .

فأخذوا من كل مخرجٍ حرفاً ، الفاء من الشفة ، والعين من الحلق ، واللام من اللسان(١) .

وجعلوا أصل الميزان ثلاثيّاً ؛ لأنَّ الثلاثيّ أكثر أَبْنِيَةِ العربيَّةِ ، وأعدلها ، ولأنَّه لو كان رباعيّاً أو خماسِيّاً لم يتحقَّقِ الوزن إلّا بحذف حرفٍ أو اثنين ، والزّيادة أسهل من الحذف(٢) .

وقابلوا الفاءَ والعينَ واللّام بحروفِ الكلمة الأصليَّةِ ، فإن زادت الأُصولُ على الثلاثة كَرَّرْتَ اللّام دُونَ الفَاءِ والعين .

وقد وضع أهل العربيّة قواعد للميزان الصَّرْفيِّ ، يمكن قسمها إلى قسمين :

(أ) ما يراعَىٰ في الميزان الصَّرْفيِّ .

(ب) ما لا يُراعى .

فالَّذي يُراعَىٰ ثَمانِيَةٌ :

١ ـ القلب المكانيُّ ، إنْ حصل في الموزون ، فيقال في وزن جَاهَ : عَفَلَ بتقديم العين على الفاءِ ، والأَصْلُ وَجْه على وزن فَعْل .

٢ ـ الإعلال بالحذف ، تقولُ في وزن عِدْ فعل أمرٍ : عِلْ .

٣ ـ الإعلال بالنَّقْلِ ، إذا تَبِعَهُ حَذْفٌ مثل قُلْنَ وبِعْنَ : فُلْن وفِلْنَ . ومثل يرى ، ويُرِي ، ومثل مقول ، وإقامة ، واستقامة ، والخلاف بين سيبويه والأخفش في المحذوف معروفٌ .

٤ ـ التغيير الّذي يعتري بعض الكلماتِ في بعض اللُّغاتِ ، مثل عُصْرَ مخفَف عُصِرَ بالبناء للمفعول ، وزنها فُعْلَ ، ومثل شِعِير ورِغِيف بكسر أوّلهما ، وزنهما فِعِيل .

---

(١) شرح الشافية ١/١٢ ـ ١٣ والمغني ٧ .

(٢) المغني ٤ .

٥ ـ التغيير للبناء المجهول ، مثل ضُرِبَ ، وزنها فُعِلَ .

٦ ـ الإبدال في الحرف الزائد وحده ، ما عدا الإبدال مِنْ تاءِ الافتعال . وما أشبهه ، مثل صحائف ، همزتها منقلبة عن ياءٍ ، فوزنها فَعَائل ، وكذا عجائز .

٧ ـ إدغام حرفٍ أصليّ في زائد ، نحو : قَدَّس ، واحمرّ ، وزنهما فَعَّل وافْعَلَّ .

٨ ـ إدغام حرف زائد ، نحو : مُكْرِمِيَّ ، وزنها مُفْعِلِيَّ .

وما لا يُرَاعى في الميزان تسعة :

١ ـ الإعلال بالقلب ، ما عدا قلب الحرف الزائد وحده ـ كما تقدَّم ـ تقولُ في وزن قال وباع : فَعَل ، وقائل وبائع : فاعِل .

٢ ـ إبدال الحرف الأصليّ ، حيث يُؤْتى في الميزان بما يقابَلُ به الحرف الأصليّ ، تقولُ في وزن تُرَاثٍ : فُعَال ، وإسادة : فِعَالة .

٣ ـ الإعلال بالنَّقْلِ فقط ، مثل يَقُولُ ويبيع ، وزنهما يَفْعُلُ ويَفْعِلُ .

٤ ـ الإعلال بالنَّقْلِ والقلب ، مثل مختار ، ومثل يُقَالُ .

٥ ـ الإبدال مِنْ تاءِ الافتعالِ والتَّفَعُّلِ والتّفاعُل على رَأْي الجمهور ، مثل اطَّبَرَ ، وزْنُهَا افْتَعَلَ .

٦ ـ إدغام حرف أصليّ في مثله ، نحو : يَفِرّ ، وشَدَّ .

٧ ـ إدغام زائدٍ في أصليّ ، نحو سَيِّدٍ ومَرْمِيّ .

٨ ـ التغيير الَّذي للإدغام وحده ، فوزن رَدَّ ، واشْتَدَّ ، ورُدَّ (فعل أَمْرٍ) فَعَلَ ، وافْتَعَلَ ، وافْعُلْ .

٩ ـ التغيير الّذي يصحَبُه إعْلالُ النَّقْلِ ، فَجُودُوا ، وزنها افْعُلوا ؛ إذِ الإعْلالُ بالنقل إن تبعه حذف غَيْرِ همزةِ الوَصْلِ رُوعِي في الميزان ، فَعَلَى هذا تَقُول في وَزْنِ قولوا : اُفْعُلُوا ؛ لأنَّ أصلها أُقْوُلُوا دون اعتبارٍ للإعلال بالنقل ، وحذف همزة الوصل .

فالوزن الواحد تَرِدُ عليه الكلمات الكثيرةُ ، لأَنَّ الكَلِمَ غَيْرُ مُتَنَاهٍ ، والوزنُ كالمورد ، يوزن به كلُّ ما اتّفقت هَيْئَتُهُ ، وأصوله .

وبحثنا الّذي نقدِّمه يتناول أمراً آخر ، هو أنّ صورة الوزن صالحة ؛ لِأَنْ يُوزَنَ به ما اتّحد في الهيئةِ ، وتغايرت أصوله ، مثل الاختلاف من حيث الثلاثية والرباعية مثلاً . وهذا يناظِر مسألةً أخرى مِنَ العربيّة . وهِيَ ورودُ المشترك أَوِ الأضداد ، والأصل أَنَّ لكلِّ كلمةٍ معنىً ، إِذِ الأَصْلُ في الألفاظ التبايُنُ ، فيتعاور الكلمةَ عِدَّة معانٍ ، بل معانٍ متضادّة ، كما أنّ وزن الكلمةِ يحتمل غير وَجْهٍ ، بحسب المعنى المراد ، بل قَدْ يُؤَدِّي الوزن الواحد معانيَ متعدِّدةً(١) ، ويفرق بينها حينئذٍ بالسّياق والقرائن ، كما هُوَ الحالُ في اسم المفعولِ مِمَّا زاد على الثلاثة ، واسم الزمان والمكان ، والمصدر الميميّ ، صورتها جميعاً واحدة ، ووزنها واحِدٌ . والسياق والقرائن هو الذي يعيِّن المُرادَ .

والبصريّون يقولون : إن اسم المكان والمصدر على وزن اسم المفعول في الرباعيِّ قليلٌ ، إلّا أن تَقِيسَهُ ، وذلك نحو المُدَحْرَج ، تَقُولُ : دحرجْتُهُ مُدَحْرَجاً ، وهذا مُدَحْرَجُنَا ، وقلقلته مُقَلْقَلاً ، وهذا مُقَلْقَلُنَا ، وكذلك أكرمْتُه مُكْرَماً ، وهذا مُكْرَمُكَ ، أَيْ : مَوْضِعُ إكرامِكَ ، وعليه قوله تعالى : ﴿ **ومزّقناهم كُلَّ ممزَّقٍ** ﴾(٢) . أي : تَمْزِيق ، وهذا مُمَزَّقُ الثياب ، أي : الموضِع الَّذي تُمَزَّقُ فيه .. »(٣) .

« والأصل أن يفرق بين الألفاظ بحروفها ومادَّتها لا وزنها »(٤) ؛ لأنّ الميزان تابع للمادة والهيئة ، وتحديد معنى اللّفظ إنّما يَتِمُّ مِنْ مادّتِه ، وهذا لا يمنع أن يعرف من الصورة والوزن ، وخاصّةً المعاني الصرفيّة ، التي تَرْبِطُ المعنى بالذّاتِ ، على وجه مخصوص ؛ لأنّ لكلِّ نوعٍ دلالةً صرفيَّةً خاصّةً .

وقد لا يفرق بين الشيئين حتَّى في الميزان الصرفيّ ، وإنّما يفرق بخواصّ الاسم والفعل ، مثل التنوين ، والإسناد ، وسائر العلامات المميزة لكل نوعٍ .

---

(١) المقصود هنا المعاني الصرفية .

(٢) سبأ آية ١٩ .

(٣) انظر الخصائص ١/٣٦٦ ـ ٣٦٨ .

(٤) المنصف ١/٧٣ .

وقَدْ يتّفِقُ اللّفظانِ مع ذلك في الوَزْنِ ، ويتّفقان في النوع كالاسميَّةِ ، ويكون الفرق بينهما تقديرياً . وخاصّة في الفرق بين المفرد والجمع ، مثل فُلْك ، تُطْلَقُ على المفرد وعلى الجمع ، ومثل إمام تطلق عليهما ، ومثل قيامٍ مصدر وجمع .

فَفُلْك مفرداً مثل قُفْل ، وجمعاً مثل بُدْنٍ ، وإمام مفرداً مثل كِتابٍ ، وجمعاً مثل كرامٍ ... إلخ . وهذا محصورٌ في ألفاظ معدودة⁽¹⁾ .

وقَدْ لَا يُفْرَق بين اللّفظتين لا لفظاً ولا تَقْدِيراً ، وذلك إذا نسبت إلى اسمٍ مختومٍ بياءٍ مُشَدَّدةٍ ، ليست إحداهما أصليّة ، مثل كرسيّ ، تَقُول في النَّسَبِ إليهما كُرسيٌّ ، يَتَّحِدُ لفظ المنسوبِ والمنسوب إليه .

« ولا يَعْزُب عن بالك أَنَّ الميزان في هذه الحالة لا يَتَغَيَّرُ إذا كانت الياء المُشَدَّدة مُؤَلَّفَةً مِن ياءين زائدتين ، كما في كرسيّ وشافِعيّ وبختيّ ؛ لأنّك ستحذِفُ مِنَ المنسوب إليه الياءَ بقسميها ، وهِيَ زائدةٌ على أصول الكلمة ، وتضع مكانها يَاءَ النّسب ، وهي ـ أيضاً ـ زائدةٌ ، فكرسيّ في النَّاحيتين وزنه فُعْلِيٌّ ، وشافِعِيّ في الناحيتين فاعِلِيّ »⁽²⁾ .

ومثل هذا النّسب إلى عَمًى مصدراً ، وإلى عَمٍ مشتقّاً منقوصاً ، يُقالُ فيهما : عَمَوِيٌّ . وهذا مطّرد معروفٌ في قواعِدِ الإضافةِ ، والوزن فيهما واحد ؛ لأَنّه قلب فيهما آخر الكلمة (الألف أو الياء) ، وزيدَتْ يَاءُ النّسبة .

ومثل المضارع المبنيّ للمفعول من وعد وأوعد ، يقالُ : يُوعَدُ بصورة واحدة ، ووزن واحد . ولسائل أن يسأل عن زنةِ الكلماتِ في حال اللَّبْس ، ما الّذي يُعَيِّنُ وزناً بعينه ؟ فيقال له : إنَّ ذلك يتمّ بطرقٍ ، منها :

---

(١) انظر تصريف الأسماء ٢٠٣ وانظر الخصائص ٣/٦٣ ـ ٦٤ .

(٢) الوافي / لأحمد عمارة ٦٦ .

١ ـ تصريف الكلمة . ففعل آتى يحتمل أَفْعَلَ وفَاعَلَ(١) ، وكذا آجر ، فإذا انتقلنا إلى المضارع منهما افترقا ، فقلنا : يُؤْتِي ويُؤَاتي ، فاختلفت الصورة .

٢ ـ إعراب الكلمة ، مثل خِرْصٍ خِرْصان (مثنىً وجمعاً)(٢) فالمثنّى تكسر نونه دون تنوينٍ ، والجمع يعرب بالحركاتِ مصروفاً .

٣ ـ منع الصرف وعدمه ، مثل حَسَّان وبابه ، إن صرف فوزنه فَعَّالٌ ، وإن لم يصرف فوزنه فَعْلَان(٣) .

٤ ـ معرفة خواصِّ النّوع (الاسميّة والفعلية) ، وعلاماته المميزة ، مثل شَهْدَ الله ، فَشهْد تحتمل أن تكون اسماً ، وتحتمل أن تكون فِعلاً ، إلّا أنّ حركة الآخر ، وما يضمّ إليها أو يصاحبها ، أو يلحقها يعيّن نوعها . ومثل طَلَب تحتمل الاسمية والفعلية ، فيفرق بينهما على نحو ما تقدّم .

٥ ـ السياق والقرائن ، وذلك في نحو « مختار » اسم فاعل أو مفعول ، وفي نحو « معتدّ » اسم فاعل أو مفعول . وهذا هو الأصل في التفريق ، ويمكن رجع ما تقدّم ذكره قَبْلُ إليه .

والاختلاف في الوزن ـ إلى جانب إفادته في تعيين المعنى المراد ـ يُفِيدُ في معرفة ما يَلْزَمُ من أحكامٍ صرفية ، مثل التصغير والجمع ... « فالأُرْوِيَّةُ مِنْ قال فيها : إنّها فُعْلِيَّةٌ ، قالَ في أَرْوَى : أُرَيَّا ، ليس غَيْرُ ؛ لأَنَّ أَرْوَى عنده على هذا القَوْلِ (فَعْلَى) .

ومَنْ جعل أَرْوَى (أَفْعَلَ) لَمْ يَقُلْ إلاّ أُرَيٌّ ، فاعْلَمْ ، فيحذف ياءً لاجتماع اليَاءات . ومَنْ قالَ في أَسْوَدَ : أُسَيْوِد على المجاز قال : أُرَيْوٍ ، فاعلم »(٤) . وسيأتي نحو هذا فيما يُسْتَقْبَلُ مِنْ هذا البَحْثِ .

---

(١) تصريف الأسماء ٦٥ .

(٢) تصريف الأسماء ٢٢١ .

(٣) انظر تصريف الأفعال / لعنتر ٩٣ ـ ٩٥ .

(٤) المقتضب ٢ / ٢٨٥ .

ووزن الكلمة يفرق به بين الأنواع والتصاريف ، فلو وَزَنَّا كلمةً مختومَةً بألفٍ تحتمل أن تكون للتأنيث وأن تكون للإلحاق ، إذ تبقى ـ في الميزان ـ ألفاً في حال التأنيث ، وتكون لاماً ثانيةً في حالِ الإلحاق ، ثم تأتي مسألة لحاق تاءِ التأنيث ، فتمنع في حالِ التأنيث ، وتجاز في حالِ الإلحاق . وتمنع في حال التأنيث ، وتجرى في حال الإلحاق(١) .

* * * * *

وقد رأيت أن أقسم البحث تسهيلاً لتناوُلِهِ إلى :

١ ـ ما اتفقت صورته واختلف وزنه من الأفعال .

٢ ـ ما اتفقت صورته واختلف وزنه من الأسماء .

٣ ـ ألفاظ من الأسماء وقع فيها خلافٌ بين العُلماءِ ، فاحتملت صورتُهَا غَيْرَ وَزْنٍ .

٤ ـ المشترك بين الأسماء والأفعال صورة مع الخلاف التقديري في الوزن .

٥ ـ اتحاد الصورة والوزن ، مع الاختلاف التقديريّ .

---

(١) انظر تصريف الأسماء ١٦٠ ـ ٦١ .

ما اتّحدت صورته واختلف وزنه من الأفعال

١ ـ توافق صورة الماضي والأمر :

تأتي صورة الماضي موافقة لصورة الأمر في الفعل الّذي مضارعه مفتوح العَيْن ، سواء أكان ماضيه مكسور العين (من باب فرح) أو مفتوحها (من باب ضرب) .

ومن أمثلة ذلك : خَصَّ ، بَشَّ ، مَلَّ ، لَذَّ ، بَحَّ ، صَبَّ ، بَذَّ ، وَدَّ(١) ، لجّ ، قَرَّ ، هَشَّ ، ضَنَّ ، بَرَّ(٢) ، مَرَّ ، مَسَّ ، خَبَّ(٣) ، عَضَّ(٤) ، غَصَّ(٥) . فهذه الأفعال ـ وهي مفتوحة العين في المضارع ـ تحتمل أن تكون أمراً ، وتحتمل أن تكون ماضياً ، فإن كانت أَمْراً فوزنها افْعَلَ ؛ لأنَّ الأمر فرع المضارع ، وعينه تحرّك بحركة عين مضارعه ، وآخره ساكن بناءً ، ولما تقدّم مِنْ أَنَّ التغيير الّذي يكون مِنْ أجل الإدغام لا يُرَاعى(٦) .. فوزن الأمر فيها جميعاً افْعَلْ ، وإنْ كان ظاهر الصّورةِ غير ذلك ، ووزن الماضي فَعِلَ أَوْ فَعَل ، ويجوز في أكثرها وَجْهٌ آخَرُ(٧) .

و « مثل هذا النّوع مِمَّا تتوقَّفُ معرفة بابه على ضبط عَيْنِ مضارِعه بطريق السَّمَاع ، فإذا وردتِ العَيْنُ مفتوحةً فيه ، أمكننا التّوصُّلُ إلى معرفة حركة العَيْنِ في الماضي ، بقاعدة (فَعل يَفْعَلُ) بالفتح فيهما ، وخلاصتها أَنَّ هذا البابَ يغلب فِيما كان حَلْقِيَّ العَيْنِ أَوِ اللّام ، نحو نَهَضَ يَنْهَضُ ، وفتح يفتح ، فإن لم يتحقق هذا القَيْدُ كان الماضي مِنْ بابِ علم »(٨) .

---

(١) هذه الأفعال من باب (فرح) .

(٢) هذه الأفعال من بابي (ضرب ، وفرح) .

(٣) هذه الأفعال من بابي (فرح ، ونصر) .

(٤) هذه الأفعال من بابي (فرح ، ومنع) .

(٥) هذه الأفعال من أبواب (فرح ، ونصر ، وفتح) .

(٦) انظر ص ١٠١ من هذا البحث .

(٧) انظر التطبيقات من كتاب المغني للشيخ عضيمة ١٥٤ .

(٨) تصريف الأفعال / لعنتر ١٥٤ .

٢ ـ اتِّحاد صورة الأمر والمبنيِّ للمجهول مِنَ الماضي :

من المعلوم أَنَّ الثُّلاثيَّ المُعَلَّ العَيْنِ وذلك في نحو (قِيلَ وبِيعَ ، وقُولَ وبُوعَ) يجوز فيه عند بنائه للمجهولِ ثلاثةُ أوْجُهٍ : إخلاصُ الضَّمِّ في أوَّلِه ، وإخلاصُ الكسر ، والإشمام(١) . « وقَدْ أَجْرَوُا المُدْغَمَ مُجْرَى المعتلِّ في هذا البابِ ؛ لموافقتِهِ إيَّاهُ في سكونِ العَيْنِ : قال الله تَعالى : ﴿ **هذه بِضَاعتُنَا رُدَّتْ إلينا** ﴾ . « رِدَّتْ إلينا » و « رُدَّتْ إلينا »(٢) .

وحكى ابنُ جِنِّيّ عن أبي عليّ « أنَّهم يُنْشِدُونَ بَيْتَ الفرزْدَق على ثلاثَةِ أوْجُهٍ :

وما حُلَّ مِنْ جَهْلٍ حُبَى حُلَمَائِنا ... ولا قائِلُ المَعْرُوفِ فِينَا يُعَنَّفُ

حُلَّ ، وحِلَّ ، وحُلَّ »(٣) .

فإذا أخذْنا الأمر مِنْ هذا الفِعْلِ فإنَّنَا نُحَرِّكُ عَيْنَهُ بحركة عَيْنِ المضارعِ ، فإنْ كَانَ مضمومَ العَيْنِ اتَّحَدَ في الصُّورَةِ مع المجهولِ في حَالِ الضَّمِّ ، وإنْ كان مكسورَ العَيْنِ اتَّحَدَ في الصورةِ مع المبنيِّ للمجهولِ في حال الكَسْرِ : إذْ في حَالِ الضَّمِّ يكونُ المبنيُّ للمفعولِ مضمومَ الأوّل ، مَكْسُورَ ما قَبْلَ الآخِرِ . وفي الفعل مثلان ، يسكن أَوَّلُهُمَا ، ثُمَّ يُدْغَمَانِ . وفي الأمر تنقل حركة الأوّل من المثلين إلى السَّاكن قبله ، فتحذف همزة الوَصْلِ ، ويسكن أوّل المثلين ، فيدغمان ، ثُمَّ يُحَرَّكُ آخر الفِعْل بالفتح(٤) ؛ تخلُّصاً من التقاءِ الساكنين . فيقال : رُدَّ وشُدَّ ،

---

(١) انظر المنصف / ١/٢٤٩ وبغية الآمال ١٣٨ .

(٢) سورة يوسف آية ٦٥ .

(٣) انظر المنصف ١ / ٢٤٩ .

(٤) هذا وجه من أوجهٍ ثلاثةٍ ، ثانيها الكسر ، ويحرّك به : لأنّه الأصل في التخلّص من التقاء الساكنين ، نحو حُجِّ ، وثالثها إتباع اللّام العين ، فتحرك بحركتها ، نحو : حُجُّ ، وفِرِّ . ومثل الأمر في هذا المضارع المجزوم على لغة الإدغام . انظر شرح الشافية ٢/٢٤٣ ـ ٢٤٦ والمغني ص ١٧١ .

فتحتمل الصِّيغَةُ أَنْ تكون فِعْلاً مَبْنِيّاً للمجهولِ ، وأن تكون فِعْلَ أَمْرٍ . والسِّياقُ والقرائن ، ونظام الجملة هو الّذي يُعَيِّن أَحَدَهُمَا .

وأمّا في حال الكسر فإنَّنا في المبنيِّ للمفعولِ ننقل حَرَكَةَ العَيْنِ إلى الفَاءِ ، ويسكن أَوَّلُ المثلين ، فيدْغمَانِ ، وفي فِعْل الأَمْرِ نَنْقُلُ حركة العَيْنِ إلى الفَاءِ .. ثُمّ نَفْعَلُ ما فَعَلْنا في المضموم .. وتقدَّم أَنَّ هذا التغييرِ لا يُراعَىٰ في الوَزْنِ ، فنقول في فَرَّ : فِرَّ ، فتحتمل هذه الصيغةُ أَنْ تكون فِعْلَ أَمْرٍ ، وتحتمل أن تَكُونَ فِعْلاً مبنيّاً للمجهولِ . والسِّياقُ ، والقرائن ، ونظام الجملة هُوَ الذي يُعَيِّن أَحَدهما .

٣ ـ **اتحاد صورة الأمر من المثال** الذي أوّله واوٌ ، ومضارعُه مكسور العين ، والأجوفِ اليائي إذا كانت عين المثال مثلَ فاء الأجوف ، ولامه مثل لامه .

نقول في الأمر مِنْ وزن ، والأمر مِن زَانَ : زِنْ ، فيحتمل أن يكونَ مِن الوزن ، فوزنه ـ حينئذٍ ـ عِلْ ، ويحتمل أن يكون مِن الزَّيْنِ ، فوزنه ـ حينئذٍ ـ فِلْ . وأصْلُه ازْيِنْ ، نقلت حركة الياءِ إلى السّاكن قبلها ، فاستُغْنِي عن همزة الوصل ، ثمّ حُذِفَتِ اليَاءُ ؛ لالتقاءِ الساكنين ، فاجتمع فيع إعْلالاَنِ : إعلالٌ بالنقلِ ، وإعلالٌ بالحَذْفِ .

ومثله **الأمر** من وَدَن ، يقال وَدنه كوعده : بَلَّه ونَقَعَه ، وودن العَرُوسَ : أَحْسَنَ القِيامَ عليها ، والشَّيْءَ : قَصَدَهُ(١). **والأمر** من دَانَهُ يَدِينُهُ إذا أعطاه إلى أَجَلٍ ، ودِنْتُه أدِينُهُ : خَدَمْتُه(٢) .. إلخ . نقول في الأمر منهما : دِنْ ، فوزنه مِنَ الأَوَّلِ (عِل) بحذف الفَاءِ ، ووزنه مِنَ الثاني (فل) ، وأصله (ادْيِنْ) فجرى فيه ما جَرى في (زِنْ) .

ومثل وَطَنَ بالمكان : أقام بِهِ ، وطَانَ : حَسَّن عَمَلَ الطِّين ، وكتابه : ختمه به . والأمر منهما : طِنْ ، على ما تقدَّمَ في (زن) .

---

(١) القاموس (ودن) .

(٢) القاموس (دين) .

٤ ـ اتفاق الماضي والمضارع في الصورة ، واختلاف الوزن :

المثال اليائيّ إذا صِيغَ منه المضارِعُ لم تُحذَفْ ياؤُهُ . كما يفعل في المثال الواويّ ، نحو وَعَدَ يَعِدُ ؛ إذْ لَيْسَ فيه ما يُوجِبُ الحَذْفَ لخِفَّةِ الياءِ ، وقَدْ حكى سيبويهِ ـ على وجه الشذوذِ ـ يَئِسَ يَئِسُ ، بحذف الفاء (الياء) ، شَبَّهُوها بـ « يَعِدُ »(١) .

ولا أعلم في العربيّة فِعلاً غيره ، ويفرق بين الماضي والمضارع في الوصل ، بحركة الآخر في غيرِ النَّصب .

ووزنه ـ ماضياً ـ فَعِلَ ـ ومضارعاً ـ يَعِلُ بإسقاطِ فائه لمقابلتِها الياءَ .

٥ ـ **اتفاق صورةِ أمر الفعل الثلاثيّ** إذا كان مثالاً واوياً مكسور العين في المضارع ، مع فِعْلِ الأمر من المضاعفِ المكسورِ العين في المضارع ، وهُما مُسْنِدانِ إلى نونِ النّسوة ؛ لأنّ الأمر محمولٌ على المضارع ، فالأمر تحذف الواو منه ، إن كَانَ مثالاً ، ويجوز فيه وجهان إن كانَ مُضاعَفاً :

١ ـ الإتمام ، نحو يَقْرِرْنَ ، ووزنه يَفْعِلْنَ ، وأمره اقْرِرْنَ بوزن افْعِلْنَ .
٢ ـ حذف العين ، ونقل حركتها إلى ما قبلها ، نحو يَقِرْنَ ، ووزنه يَفِلْنَ .

والاشتراكُ إنما يكُونُ في الصورة الأخرى ، فالفِعْلُ قِرْنَ يحتمل أن يكون من المثال الواوِيِّ ، مِنْ وَقَرَ يَقِرُ ، فوزنه يَعِلْنَ ، ويحتمل أن يكون مِنْ قَرَّ يَقِرُّ ، فوزنه يَفِلْنَ ، حُذِفَتْ عيْنُه ، ونقلت حركتها إلى الفاء (القاف)(٢) .

ويمكن أن يمثَّل لهذا بالأفعال الآتية : وَعَزَ وعَزَّ ، وَكَفَ وكَفَّ ، وَخَفَ وخَفَّ ، وَجَفَ وَجَفَّ ، وصَبَ وصَبَّ ، ودَنَ ودَنَّ ، وقف وقَفَّ ، وَكَرَ وكَرَّ ، وَرَقَ

---

(١) الكتاب لسيبويه ٤/٣٣٩ وانظر المنصف ١/١٩٦ .

(٢) انظر اللسان (قرر) ، وهذا الحذف عدّه سيبويه شاذاً قياساً ، لا استعمالاً ، وجعله غيره قياساً ، وهو الأظهر ، انظر شرح الشافية ٣/٢٤٥ والأشباه والنظائر ١/٢٧ ودراسات لأسلوب القرآن ٢/٢/٢٤٧ وغيرها .

ورَقَّ ، وجَدَ وجَدَّ ، وهِمَ وهَمَّ ، وَلَجَ ولَجَّ ، وَجَمَ وجَمَّ ، وَشَجَ وشَجَّ ، وَفَرَ وفَرَّ ، وَزَنَ ورَنَّ ، وَزَفَ وَزَفَّ ، وشَرَ وشَرَّ ، ودَفَ ودَفَّ ، وَفَدَ وفَدَّ ، وَشَمَ وشَمَّ .

٦ ـ **اتِّحاد الصورة اللّفظيّة** لفعل الأمر من المثال الواويّ مع الأمر من الأجوفِ الثُّلاث اليائيِّ ، تقولُ في الأمر من (وَأَدَ ، آدَ) : إِدْ ، فوزنه مِن الأَوَّل : عِلْ ، ومن الثَّاني فِلْ ، وإنْ كانَتِ الصُّورة واحِدةً .

٧ ـ **اتِّحاد صورةِ الفعل الماضي الثُّلاثيِّ المضاعف** (لامُهُ وعَيْنُهُ من جنسٍ واحد) سواء أكان مكسور العين أَمْ مفتوحها أم مضمومها ، ويختلف الوزن ، فالأفعال (عَضَّ ، ورَدَّ ، ولَبَّ ، وشَرَّ) صورتها واحدة ، وميزانها مختلِفٌ ؛ إِذِ الأَوَّلُ وزنُه فَعِلَ ، والثاني فَعَلَ ، والثالث والرابع فَعُلَ . وقَدْ قيل : إنَّه « لم يأْتِ فيما عينه ولامه من موضِعٍ واحدٍ فَعُلْتُ إلّا حرفانِ ، وهُما لَبُبْتَ ، فأَنْتَ لبيبٌ ، حكاها يونُس ... وحكى قطربٌ : شَرُرْتَ في الشَّرِّ »(١) .

وقد يأتي الفعل الواحد من مادّةٍ واحدةٍ على وجهين ، فتكون صورتهما واحدة ، والوزن مختلفٌ ، إمّا من بابِ التَّوسُّع ، أو من باب اختلاف المعاني . وذلك مثل (قَرَّ وهَشَّ وَضَنَّ وبَرَّ) من بابي ضَرَبَ وفَرِحَ . ومثل : (مَرَّ ، ومَسَّ ، وغَصَّ ، وخَبَّ) من بابي فَرِحَ ونَصَرَ ، ومثل (عضّ) من بابي فرِح ومنَع .

٨ ـ **اتحادٌ في الصورة** ، وافتراق في الميزان ، في الأفعال الجُوف التي من بابي فَعِلَ وفَعَلَ أو مِنْ باب فَعُلَ ، الصورة واحدة والوزن مختلف . حين نقول : خاف يخافُ ، وهاب يهابُ ، وقالَ يَقُولُ ، وباعَ يبِيعُ ، هذه الأفعال الماضية كلها في صورةٍ واحدة ، مفتوحة الأوّل ، ساكنة العين ظاهراً ، وقد تقدّم أَنَّ مثل هذا لا يُراعى في الميزان ، فنقول في وزن الفعلين الأوّل والثاني : فَعِل ، ونقول في وزن الثالث والرّابع : فَعَل . ونقول ـ أيضاً ـ في وزن طال : فَعُل ؛ لأنّ أصلها طَوُلَ .

---

(١) المنصف ١/ ٢٤٠ .

فهذه الأفعال صورتها واحدة ، وميزانها مختلف إلّا على قول من يقول : إنّ وزنها فال . فالاتفاق إذن في الميزانِ أيْضاً .

٩ ـ **اتحاد الصورة اللفظية** إذا أسند الفِعْلُ الناقص إلى نون النِّسْوَةِ أو واو الجماعة .

تقولُ في الإسنادِ إليهما : النِّسْوَةُ يَعْفُونَ ، ويَسْمون ، والرجال يعفون ويَسْمُون ، والخِلاف بينهما في الوزن ؛ إذ وَزْنُ الأَوّلَيْن يَفْعُلْنَ ، ووزن الآخِرَيْن يَفْعُونَ .

فالواو في جمع المذكر واو الضمير ، وهِيَ الفاعل ، والواو في جمع الإناث لام الفعل .

والنون مع جمع المذكر نون الرفع ، ومع جمع الإناثِ ضمير النِّسْوَةِ .

ثمّ إنَّ الفِعْل مع جَمْعِ المذكر معربٌ مرفوع بثبوتِ النّون ، ومع جمع الإناثِ مبنيّ على السكون⁽¹⁾ .

١٠ ـ **اتفاق صورة المضارع** من الناقص اليائيِّ إذا أسند إلى ياءِ المخاطبة ، وصورته إذا أسند إلى نون النّسوةِ . مع اختلاف وزنيهما .

تقولُ للمخاطبة : أَنْتِ تَقْضِينَ ، وتَهْتَدِينَ ، وتَسْتَرْضِينَ ، وتُنَادِينَ ، وتَرْضَيْنَ ، وتَنْسَيْنَ ، وتَسْعَيْنَ ، وتَتَمطَّيْنَ ، وتتصابَيْنَ .

وتقول لمخاطبة جمع الإناثِ : أَنْتُنَّ تَقْضِينَ وتَهْتَدِين ، وتَسْتَرْضِينَ وتنادِينَ ، وتَرْضَيْنَ ، وتَنْسَيْنَ ، وتَسْعَيْنَ ، وتَتَمطَّيْنَ ، وتتصابَيْنَ .

فالياءُ في أَفعال المُخَاطَبَةِ ياء ضمير ، وهِيَ الفاعِلُ ، واليَاءُ في مخاطبة الجمع من أصل الفَعْلِ .

---

(١) انظر المغني لعضيمة ١٧٢ .

وقد خَصَّ أبو بكر بن الأنباريّ (٣٢٨) هذه المسألة بمؤلّفٍ خاصٌ ، أسْمَاه (كتاب يَعْفُونَ) .

ثُمَّ إنَّ النُّونَ في أفعال المخاطبة المفردة علامة إعراب (رفع) ، وفي أفعال جمع الإناثِ ضمير رفع متحرك ، فهي الفاعل .

وفعل المخاطبة من الأفعال الخمسة ، مرفوعٌ بثبوتِ النون ، ومع جمع الإناث الفعل مبنيٌّ على السكون لاتّصاله بنون النسوة .

ثُمّ إنّ النُونَ هذِه غير لازِمَةٍ في حالةِ الإسناد للمخاطبة عند الجزم والنصب ، بخلاف النُّونِ في حال الجمع .

ولهذا اختلف الوزن في الحالين ، فقالوا في وزن المسند للياء : تَفْعِينَ ، وتَفْتَعِينَ ، وتَسْتَفْعِينَ ، وتُفَاعِينَ ، وتَفْعَيْنَ ، وتَتَفَعَّيْنَ ، وتتفاعَيْنَ ، بحذف لام الفعل منهما جميعاً .

ووزنها في الحالة الأخرى : تَفْعِلْنَ ، تَفْتَعِلْنَ ، تَسْتَفْعِلْنَ ، وتُفاعِلْنَ ، وتَفْعَلْنَ ، وتَتَفَعَّلْنَ ، وتَتَفاعَلْنَ .

١١ ـ **اتّفاقُ صورة أَفْعَلَ وفاعَلَ** « إذا كان ثلاثيُّهما المجرد مهموز الفاء ، ويُعَيَّنُ أَحَدُهُمَا بالرُّجوع للمضارع ، فإن كان المضارع على وزن يُفْعِلُ كان الماضي من باب أَفْعَلَ ، وإن كان على وزن يُفَاعِلُ كان الماضي من باب فَاعَلَ ، فمتى عُلِمَ المُضَارِع عُرِف نوع الماضي ، فيتعيَّنُ أحياناً أَفْعَلَ كما في آلى ، وآمَنَ ، وآوى ، ويتعيّن أحياناً فاعل كما في آخذ وآخى ، وقد يأتي صالحاً للاثنين ، مثل آتى ، وآجر (بمعنى أكرى) ، وفاعَلَ (عقد الإجارة) ، وآلَفَ ، وآنَسَ »(١) .

فهذه أفعالٌ تَحتَمِلُ الوَزْنَيْنِ ، وتظهر ثمرةُ هذا الاحتمال في المصدر : إذ مصدر أَفْعَلَ إفْعَال ، ومصدر فاعَلَ الفِعَالُ ، فنحو : آتى مصدره إيتَاء ، فقد

---

(١) تصريف الأسماء ٦٥ ، وقد يفرق بين الفعلين في الإسناد : لأنّ فَاعَلَ الغالِبُ عليه أن يكون بين طرفين ، كل منهما فاعل من جهة ، مفعول من جهة أخرى .

يكون إفعال ، وقد يكون فِيعال ، مثل قِيتال ، جاء على الأصلِ (١) .

١٢ ـ اتّحاد صورة الماضي مزيد الثلاثي ، والمضارع المبدوء بالهمزة إذا كانا معتَلّي الآخر .

تقول : أرضى (أنا) وأَرْضَاه ، ولَنْ أَرْضَاهُ ، وتقول : أَرْضَاه زيدٌ ويُرْضِيهِ ، فأوّلُهُمَا مضارعٌ ، فاعله ضمير مستترٌ وجوباً ، ووزنه (أَفْعَلُ) ، والآخر ماضٍ ، فاعله مستتر جوازاً ، ووزنه أَفْعَلَ ، والتفرقة بينهما بالقرائن .

ومثله أنا أهواه ، وأَهْوَى ﴿ **والمؤتَفِكَةَ أَهْوَى** ﴾(٢) ، فالأوّل مِنْ هَوِيَ : إذا أَحَبَّ ، ووزنه أَفْعَلُ ، والآخر أَهْوَى ، مزيد بالهمزةِ ، ووزنه أَفْعَلَ ، فصيغَتُهُمَا أو وَزْنُهُمَا واحِدٌ ، والاختلافُ تقديريّ ، وهما مختلفان في الماضويَّة والمضارعِيَّة ، وأمّا حركة الآخر ، فلا يعتدُّ بِها : لأنها غَيْرُ داخلةٍ في الوَزْنِ .

١٣ ـ اتحاد صورتي فِعْل الأمر والماضي من مزيد الثلاثيّ (انْفَعَلَ وافْتَعَلَ) المبدوء بهمزة الوصل ، ولامه مضعّفة .

نقول في (امتدَّ ، واشتدَّ ، واحتدَّ) : إنها أفعالٌ تحتمل أن تكون ماضيةً ، وتحتمل أن تكون أمراً ، فإن كانتْ ماضِيةً ، فوزنها افْتَعَلَ ، اجتمع المثلان في كلمةٍ واحدة ، فأسكنّا أَوّلَهُمَا ، ثُمَّ أُدْغِما .. وإن كانت أمراً فوزنها افْتَعِلْ اجتمع المثلان في كلمةٍ ، فأسكنَا أوّلهما ، ثم حرّكنا الثاني بالفتح لِئلّا يلتقي ساكنان في

---

(١) هذا هو القياس : لأنّ المصدر لا بُدَّ من اشتمالِهِ على جميع حروف الفعل ، ولكنه ترك ، فهو شاذٌ استعمالاً ، وقال المبرد : « الياء محذوفة من فيعال استخفافاً ، وإن جَاءَ بها جَاءٍ فمصيبٌ » . المقتضب ٢/١٠٠ وفي سيبويه ٤/١٨٠ ـ ١٨١ « وأمّا الذين قالوا : تحمّلْتُ تِجمّالاً ، فإنّهم يقولونَ : قاتلت قيتالاً ، فيوفِّرون الحروف ، ويجيئون به على مثال إفعال ، وعلى مثال قولهم : كلمته كِلّاماً . وقد قالوا : ما رايْتُهُ مِراءً ، وقاتلْتُهُ قِتالاً ، وجاء فِعالٌ على فَاعَلْتُ كثيراً ، كأنهم حذفوا الياءَ التي جاء بها أولئك في قيتال ونحوها » ـ وفيعال ، وإن كانت هي الأصل ـ ليست بقياسٍ : لأنَّ هناك أصولاً كثيرة مختزلة غير مستعملةٍ إلاّ عند الشذوذِ . وهذا المصدر مثلها في الشذوذ . المنصف ٢/١٧٢ .

(٢) سورة النجم آية ٥٢ .

كلمة واحدة ، ثمّ أدغمنا ، ثُمَّ نَزِنُ دُونَ أن نُراعِيَ ما جرى في الفعل من التغيير مِنْ أَجْلِ الإدْغَامِ .

ونقولُ في (انجَرَّ ، وانْقَضَّ ، وانْفَضَّ) : إنّها أفعالٌ تحتمل أن تكون ماضِيَةً ، وتحتمل أن تكون أمراً ، فإن كانَتْ ماضيةً فوزنها انْفَعَلَ ، وإن كانت أمْراً فوزنها انْفَعِلْ ، والقَوْلُ فيها هو القول في الأفعال السابقة .

١٤ ـ اتّحاد صورة الفِعْلَيْن الماضِيَيْن : مضاعف اللّام الثُّلاثيِّ إذا زِيدَ بهمزة الوصْلِ ، والنون في أوَّله ، والسالم المبدوء بالنون إذا زِيدَ بالهمزةِ وتَضْعِيفِ اللَّامِ .

نَقُولُ في (انقضَّ) : إنّه فِعْلٌ يحتمل أن يكون مأخُوذاً مِنَ الانقضاضِ ، وأصله (قَضَّ) ، ويحتمل أن يكون مأخوذاً مِن النَّقْضِ ، فالنَون في أوّلِهِ أصْلٌ .

ووزنه إن كان من الانقضاض انْفَعَلَ . وإن كان من النقض افْعَلَّ . ويحسن التنبيه إلى أنّ (وَزْنَ افعلَّ اختصَّ بالألوان والعُيُوب ، وَقَدْ يَأْتي في غيرها ، مثل ارْعَوَىٰ ، واقْتَوَى (خدم) وارْقَدَّ بمعنى أسرع(١) .

ومن الأفعال التي يقع الاشتراك في صورتها ـ إن صحّ الاشتقاق ـ

١ ـ نَجِث الشَّيْء نَجْثاً : استخرجه ، والقوم ، استغاثَ بهم ، ونَجِثَ نَجَثاً كذلك(٢) .

٢ ـ نَبَثَ الترابَ نَبِيثاً ونَبْثاً : أثاره ، ومِنَ البئرِ : أَخْرَجَهُ(٣) .

٣ ـ نتر الشَّيْء نَتْراً : جَذَبَهُ بمرَّةٍ ، والقِسِيّ أوتارها : قَطَّعَهَا(٤) .

٤ ـ نفش الصُّوف نفشاً(٥) .

---

(١) المغني لعضيمة ١٠٩ .

(٢) أفعال ابن القطّاع ٢٣٩/٣ .

(٣) أفعال ابن القطّاع ٢٤٢/٣ .

(٤) أفعال ابن القطّاع ٢٥١/٣ .

(٥) أفعال ابن القطّاع ٢٥٢/٣ ، وانظر أيضاً في افعال ابن القطّاع : نزف ٢١٣/٣ ، ونكز ٢١٤/٣ ، ونفل ٢١٤/٣ ، ونضر ٢١٤/٣ ، ونبت ٢١٥/٣ ، ونسل ٢١٥/٣ ، ونجز ٢١٥/٣ ، ونفض ٢٤١/٣ ، ونحط ٢٤٢/٣ ، وندح ٢٤٢/٣ ، ونغض ٢٤٦/٣ وغيرها .

١٥ ـ **اتحاد صورة المبنيِّ للمجهول** مِنْ (أوعد) و (واعد) وما بُنِي مِنْ وَعَدَ على مثال (حَوْقَلَ وبَيْطَرَ) إذا بنيناه للمفعول ، نقول في الأفعال الأربعة : أُوعِدَ غير أنّ الأوّل منها متعينٌ هَمْزُ أوَّلِهِ ، والثلاثة الباقية هَمْزُها جائزٌ : لأنَّ الواو الثانية في الأوّل مِنْ أصل الكلمة .

وأمّا الثلاثة فالواو الثانية منقلبة عن ألفٍ أو واوٍ أو ياءٍ ، فجاز قلب الأولى همزةً(١) ، ولا يجب ذلك . فإذا قلبت همزة اتفقتْ مع الأولى في الصورةِ، واختلفت في الوزن ؛ إذْ وَزْنُ الأوّل : أُفْعِلَ ، ووزن الثلاثة فُوعِلَ ، وأمّا في حال الإبقاءِ فالاشتراكُ في الصورة والوزن بين الثلاثة دون المزيد بالهمزة .

١٦ ـ **اتحاد فَعَّل مع فَيْعَل في الصورة** ، والاختلاف في الوزن ، نقول : تَيَّهَ ، وطَيَّحَ . وأصلهما الثلاثيّ يائيٌّ مِنْ باب فَعَل يَفْعِلُ ، وعلى هذا يكونُ وزْنُهُمَا فَعَّلَ ، وقد ذهَبَ الخليل إلى أنّهما من الواو ، وقد قال بعضهم بناءً على هذا القَوْلِ : إنَّ وزنهما فَيْعَل نحو بَيْطَرَ وبَيْقَرَ ، والأصْلُ طَيْوَح وتَيْوَه ، ثُمّ قَلَبَ الواو ياءً ؛ لوقوع الياءِ الساكنةِ قبلها ، مثل تَحَيَّزَ ؛ لأنّها مأخوذةٌ من الحَوْزِ ، ولكنَّ هذا فاسدٌ من أربعةِ أوْجُهٍ :

١ ـ أن فَعَّلَ أكثر في الكلام مِنْ فَيْعَلَ ، والحَمْلُ على الأكثر أَوْلى وأَسْوَغُ .
٢ ـ أَنَّ معنى تَيَّه وطَيَّح تكرُّر الفِعْلِ ، فجرى منه مجرى قَطَّع .
٣ ـ أنّا إذا بنينا تيَّه للمفعول ، فإن كان على فَعَّل قلنا : تُيِّهَ ، كما قال رؤبة :

تُيِّهَ في تِيهِ المُتَيَّهِينَ

ولو كان من فيعل وعينه واوٌ لَقِيلَ : فُوعِلَ : تُووِهَ . وهذا يدلّ على أنَّ تَيَّهَ وطَيَّحَ على وزن فَعَّلَ لا فَيْعَل .

٤ ـ أنهما لو جُعِلاَ من الواو لكان الثلاثيُّ مِنْ بابِ فَعِلَ يَفْعِلُ بكسر العَيْنِ فيهما ، وهذا ليس مِمّا ينبغي أن يُقاسَ عليه ، ما وُجِدَ مندوحةٌ عنه .

---

(١) انظر المنصف ١ / ٢١٩ .

ثم ختم أبو الفتح كلامه فقال : « فلهذه الأَدِلَّةِ ذَهَبَ أبو عثمان إلى أنَّ تَيَّهَ وطَيَّحَ مِنَ الياءِ ، فالأظهر أن يكون طاح يَطِيحُ ، وتَاهَ يَتِيهُ من الياءِ ، ويجوز أن يكون من الواوِ ، كما ذهب إليه الخليل »⁽¹⁾ .

١٧ ـ اتحاد **فَعَّلَ وفَعْوَل وفَوْعَلَ من الأجوف** اليائيِّ في الصورة ، والاختلاف في الوزن .

« قال أبو عثمان : وإذا بنيت فَعْوَلَ من البَيْعِ قُلْتَ : بَيَّعَ أيضاً ، والأصل بَيْوَعَ ، فقلبْتَ الواوَ ياءً للياءِ الساكنة التي قبلها ، وهِيَ مِنْ قُلْتُ : قَوَّل ، يستوي لفظها ولفظ فَوْعَلَ من البَيْعِ والقَوْلِ .

قال أبو الفتح : قد تقدَّم قولنا في اتِّفاقِ الألفاظ ، واختلاف الأمثلة المحاولة ، وسيأتِيك أشباه هذا في باقي الكتاب ، فإذا وَرَدَ فلا تستَنْكِرْهُ ، فإنَّهُ مِنْ كلام العربِ »⁽²⁾ .

« وكذلك لو بنيْتَ فَوْعَلَ مِنَ البَيْعِ لَقُلْتَ : بَيَّعَ ، وأصلها بَيْوَع »⁽³⁾ . فأنت ترى اتِّفاق البناءين صورةً ، واختلافهما وزناً .

ومثل هذين البناءين ما زِيدَ فيه تاءٌ منهما (تَفَعْوَلَ وتَفَوْعَلَ) ؛ لأنَّه لا فَصْلَ بَيْنَهُمَا . وكذا ما زِيدَ فيه تاء من (فَعَّل) فإن صورة الثلاثة واحدة ، ووزنها مختلف .

١٨ ـ اتحاد **فَعَّل وفَوْعَلَ ، وفَعْوَل** من القول في الصورة ، وكذا مزيده بالتاء نحو قَوَّل تحتمل أن تكون فَعّل أو فَوْعل أو فَعْوَل ، وتَقَوَّلَ تحتمل أن تكون تفعَّل ، وتَفَوْعَلَ وتَفَعْوَل⁽⁴⁾ .

---

(1) انظر المنصف ١/٢٦٢ ـ ٢٦٤ و ٢٦٥ وانظر ٢/٢٢ ـ ٢٣ .

(2) المنصف ٢ / ٢٤ .

(3) المنصف ٢ / ٢٥ .

(4) المنصف ٢ / ٢٢ .

ما احتمل من الأفعال وزنين من أجل التقدير الاشتقاقيّ

١ ـ صاصت النَّخْلَةُ تُصَاصِي صِيصَاءً :

يحتمل أن يكون على أحد وزنين ، أوّلهما : فاعلْتُ بمنزلة (داومْتُ وعاودْتُ) والآخر : فَعْلَلْتُ من مضاعَفِ الياءِ ، بمنزلة (حاحَيْتُ وعاعَيْتُ) .

وحمله على كلا الوجهين فيه شذوذٌ : لأنّك إن جعلْته فَاعلْتُ كانَتِ الفاءُ والعين من موضِعٍ واحدٍ .

وإن جعلته فَعْلَلْتُ بمنزلة حاحَيْتُ ، فقد ذكروا أنّه لم يَأْتِ من هذا الباب إلّا تلك الثلاثة الأَحْرُفِ ، وهي (حاحيت ، وعاعَيْتُ ، وهاهَيْتُ) ، وإنّما جاء هذا في الأصواتِ ، و (صاصت النخلة) لَيْسَ من الصّوتِ في شيْءٍ .

وحمله على فَعْلَلْتُ كأنّه أَشْبَهُ ؛ لئلّا تجعل الفَاءَ والعين من موضِعٍ واحدٍ .. فإن كان صاصَتْ فَاعَلَتْ فالصِّيصَاءُ فِيعال . وإن كان (صاصت) فَعْلَلَتْ فالصِّيصاءُ فِعْلالٌ بمنزِلَةِ الحِيحَاءِ والعِيعَاءِ »(١) .

٢ ـ يُؤَثْفَيْنَ في قول رؤبة :

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ

يحتمل هذا الفعل أن يكون وزنُه (يُؤَفْعَلْنَ) بمنزلة قوله :

وإنّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَما

ويحتمل أنه يُفَعْلَيْنَ بمنزلة يُسَلْقَيْنَ . ويُفَعْلَيْنَ أولى من (يُؤَفْعَلْنَ) : لأنّه لا ضَرُورةَ فيه(٢) .

---

(١) انظر المنصف ٢/١٨١ ـ ١٨٤ و ٢١٦ ـ ٢١٧ .

(٢) انظر المنصف ٢ / ١٨٤ .

٣ ـ دَهْدَيْتُ :

هذا الفعل يحتمل أن يكون رباعيّاً ، ويحتمل أن يكونَ ملحقاً بالرباعيّ ، وله في كُلِّ حالةٍ وَزْنٌ خاصٌّ ، فإن كان رباعيّاً فوزنه فَعْلَلَ مثل زَلْزَلَ ، وقَلْقَلَ ، والياء فيه منقلبة عن الهاءِ ؛ لأنَّهم يَقُولون : دُهْدُوهَةُ الجُعَل ، كما يقولون : دُحْرُوجَةُ الجُعَل ، ولأنهم سمع عن بعضهم : دَهْدَهْتُ ، فجاء بها على الأصل ، ولأنَّ في الوزن الآخر جعله من باب سلس وقلق ، وهو أقلُّ من باب قَلْقَلْتُ .

وإن كان ملحقاً بالرباعيّ فوزنه فَعْلَى ، جُعِلَ مِنْ بابِ سَلِسَ وقَلِقَ ، ثُمّ زِيدَ فيه الألِفُ للإلحاقِ بالرباعيّ(٢) .

ما اتَّحدَتْ صُورَتُهُ اللَّفْظِيَّةُ واختلف وزنُهُ مِنَ الأسْمَاءِ

١ ـ اتّفاق صورة اسم الفاعل والمفعول :

يتّفق اسم الفاعل واسم المفعول في الصورة ، ويكون الفرق بينهما تقديرياً ، لا يظهر في النطق لزوال الحركة الفارقة بينهما بسبب الإعلالِ بالقلب أو الإدْغامِ ، فتصلح الكلمة حينئذٍ للوصفين ، وهذا يكون في :

(أ) الفعل الأجوف إذا كان على وزن افتعل أو انفعل ، نحو اختار وانقاد ، نقولُ فيهما : مختار ومنقاد ، وكلاهما صالح للوصفين ، والقرينة هِيَ الّتي تُعَيِّنُ ، ويختلِفُ الوزن بالتقدير ، فوزنهما ـ اسْمَيْ فاعل ـ مُفْتَعِل ومُنْفَعِل . ووزنهما ـ اسمي مفعول ـ مُفْتَعَل ، ومُنْفَعَل ؛ لما تقدّم مِنَ أنَّ الإعْلالَ بقلب الحرف الأصليّ لا يُرَاعى في الميزان .

(ب) الفعل المضاعف إذا كان على وزن افْتَعَلَ أو انْفَعَلَ ، نحو : امْتَدَّ ، وانْحَلَّ ، تقول فيهما : مُمْتَدٌّ ، ومُنْحَلٌّ ، وكلاهما صالحٌ للوصفين (اسم الفاعل واسم المفعول) والقرينة هِيَ الَّتي تُعَيِّنُ ، ويختلِفُ الوزن

---

(٢) المنصف ٢/١٧٥ ـ ١٧٦ .

بالتقدير ، فوزنهما ـ اسمي فاعل ـ مُفْتَعِل ومُنْفَعِل ، ووزنهما ـ اسمي مفعولٍ ـ مُفْتَعَلٌ ومُنْفَعَلٌ ؛ لما تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ التَّغْييرَ الَّذِي للإدْغامِ وحده لا يُراعَىَ في الميزان الصَّرْفِيِّ .

(جـ) الفعل المضاعف إذا كان على وَزْنِ فاعَلَ ، أو تفاعَلَ ، أو افعلّ ، أو افْعَالَّ . مثل حَادَّ ، وتَحَابَّ ، واحْمَرَّ ، واحْمَارَّ ، تَقُول فيهما : مُحَادٌّ ، مُتَحَابٌّ ، مُحْمَرٌّ ، مُحْمَارٌّ ، وهِيَ صالحة للوصفين (اسم الفاعل واسم المفعول) ، والقرينة هي الّتي تُعَيِّنُ ، ويختلف الوزن بالتقدير ، فوزنهما ـ أسماء فاعل ـ مُفَاعِل ، ومُتَفَاعِل ، ومُفْعَلِلٌ ، ومُفْعَالِلٌ بكسر ما قَبْلَ الآخِرِ ، ووزنها ـ أسماء مفعول ـ مُفَاعَل ، ومُتَفَاعَل ، ومُفْعَلَل ، ومُفْعَالَلٌ ؛ لما تقدّم مِنْ أنَّ التغيير الّذي للإدغام وحده لا يُراعَى في الميزان .

٢ ـ **اتفاق اسم الزمان والمكان** المشتقّ من الثّلاثيّ الأجوف اليائي العين ، مع فَعِيلٍ إذا كان أصل المادّة أوَّله ميمٌ ؛ لأنَ اسم الزمانِ والمكانِ من مكسورُ العينِ في المضارع على (مَفْعِل) . فإن كانَتْ عين الكلمة حَرْفَ عِلَّةٍ نُقِلَتْ كسرتها إلى ما قبلها ، وتَبْقَىَ . وذلك مِثْلُ (مَحِيصٍ) تحتمل أن تكونَ مِنْ حَاصَ يَحِيصُ ، فَهِيَ اسمُ مكانٍ أو زمانٍ ، ومعناه المفرُّ والمَهْرَبُ ، ووزنها مَفْعِل ، وتحتمل أن تكون مِنْ مَحَصَ . وهُوَ سُرْعَةُ العَدْوِ ، أَوْ شِدَّة الخُلُقِ ، فوزنها حينئذٍ فَعِيلٌ .

ومثل (مَحِيض) تحتمل أن تكون مأخوذة من الحيض ، فهو اسم زمان أو مكان وزنه مَفْعِل ، وتحتمل أن تكون مأخوذةً من (محض) فوزنه فَعِيل .

ومثل (مَصِير) تحتمل أن تكون مِنْ صَارَ يَصِيرُ ، فَهِيَ اسم زَمانٍ أو مكانٍ ، فوزنه مَفْعِل ، وتحتمل أن تكون مُفْرَدَ المُصْرانِ ، وهي الأَمْعاءُ ، فوزنها فَعِيلٌ .

ومثل (مَسِيل) إنْ كان من سَالَ يَسِيلُ ، فَهُوَ عِنْدَهُمْ على مَفْعِل كالمسير والمَحِيض ، وإن كان مِنْ مَسَلَ (الميم فاء الكلمة) فوزنه فَعِيل ، وقد صَحَّحَ ابْنُ جِنّي هذا بدليل قولِهِمْ : مُسُلٌ ، وأَمْسِلَةٌ ، ومُسْلَانُ(١) .

ومثل (معين) إن كان من العين ؛ لأنه من ماء العيون فهو مَفْعِل ، وقَدْ غَلَّطَ ابن جنّيّ هذا، وإن كان من معن فهو فَعِيل(٢) .

٣ ـ **اتّحاد اسم المفعول** من الأجوف الثلاثيّ مع فعيلٍ من الثلاثي المبدوء بالميم في الصورة . مثل (مشيط) إنْ كانتْ مَأْخُوذَةً مِنَ الشياطة والشيط ، يُقَالُ : شاط الدِّماء : خلطها ، كأنَّه سَفَكَ دَمَ القاتل على دَمِ المقتولِ . ووزنها عند سيبويه مَفِعْل، وعند الأخفش(٣) مَفِيل . وإنّما حذف سيبويْهِ الواو : لأنّها زائدةٌ ، ولأَنَّ حذفها معرف للفرق بين اليائيّ والواويّ . وأمَّا الأخفش فحذف الياء (وهي عين الكلمة) جرياً على قاعدة التخلُّص مِن التقاءِ السّاكنين ، وأبقى الواو ؛ لأنّها علامة المفعوليَّةِ ، ثمّ قلب الضمة المنقولة كسرةً(٤) . وأمّا إن كان من مشط فوزنه فَعِيل ، يُقَال : « لِمَّةٌ مَشِيطٌ أَيْ مَمْشُوطَة »(٥) .

ومثل (مهين) اسم مفعول من هانَ يَهِينُ(٦) ، مثل لاَنَ يَلِينُ ، ومعناه: الذُّلُّ ، ووزنها ـ حينئذٍ ـ مَفِعْل أَوْ مَفِيل كما تقدَّمَ . وإن كان من مهن فوزنه فَعِيلٌ ، والمهين : الضَّعِيفُ .

ويلحق بهذا قولهم (مهينة) ، والخلاف فيها كالخلاف فيما قبلها إلاّ أنّها زِيدَ فيها تاءٌ .

---

(١) الخصائص ٣ / ٢٧٩ .

(٢) الخصائص ٣ / ٢٧٩ .

(٣) تصريف الأسماء ٨٨ ـ ٨٩ .

(٤) تصريف الأسماء ٨٨ ـ ٨٩ .

(٥) لسان العرب (مشط) .

(٦) الأشهر فيه « هَانَ يَهُونُ » .

ومدينة على الخلاف فيها ، هل هِيَ مأخوذَةٌ من (مدن) أَوْ مِنْ (دان) ، وقد اختلف العرب في نطق الجمع أهو مَدَائِنُ أم مدَايِنُ ؟ . فمن جَعَلَ المِيمَ زائدةً لم يَهْمِزْ ، ومَنْ جعلها أصلاً همز . « واختلاف العلماء إنّما كَانَ من أَجْلِ اختلافِ العربِ فيها ، فهذا معنى قَوْله (يعني المازنيّ) : إنّ العرب قدِ اخْتلَفَتْ هِيَ والعُلَمَاء فيها »(١) .

ومثل (معين) تحتمل أن تكون وصفاً للماء من (معن) ، وتحتمل أَنْ تَكُونَ اسم مفعولٍ مِنْ عانَهُ يَعِينُهُ إِذَا أصابه بعينٍ . والوزن مختلِفٌ كما ترى .

٤ ـ **اتحاد صورة المصدر الميميّ** من الأجوف اليائيّ مع فَعيلٍ إذا كانَ أَصْلُ المادّةِ أَوَّلُهُ مِيمٌ . مثل محيض تحتمل أن تكون مصدراً من الحيض ، وفعله حَاضَ يَحِيضُ ، فوزنه مَفْعِل ، وتحتمل أن يكون من محض فوزنه فعِيل . وهو الخالص على فرض صِحَّة الاشتقاق .

ومثل مَقِيل إن كانت من قَالَ يَقِيلُ اسم زمان أو مكانٍ أو مصدر ، ووزنه مَفْعِل ، وإن كانت مِنْ (مقل) بمعنى النظر أَوِ الغَمْسِ على فرضِ صِحَّةِ الاشتقاقِ ، فوزنها فَعِيلٌ بمعنى اسم المفعول .

٥ ـ **اتحاد اسمي الزمان والمكان** مِن الأجوف اليائيِّ مع اسم المفعول في الصورة . قال الشَّيخُ الطّنطاويُّ : « ومِمّا يلزم الالتفاتُ إليه أَنَّ اسْمَي الزّمانِ والمكان مِن الأجوف اليائيِّ يشاركهما في مجرّد الصورة اسم المفعول منه فقط : لأنّهما في الواقع يغايرانِهِ وزناً وإعلالاً ومعنىً »(٢) .

تقول : مَبِيع ومعِيب ، تحتمل أن تكون اسم زمان ، وتحتمل أن تكون اسم مفعولٍ ، فهي إنْ كانَتِ اسم زمانٍ على وزن مَفْعِل ، وإن كانت اسم مفعولٍ فهي إمّا مَفِعْل ، وإمّا مَفِيل ، على ما تقدَّمَ تَفْصِيلُهُ .

---

(١) أنظر المنصف ١/٣١١ ـ ٣١٣ .

(٢) تصريف الأسماء ١٢٢

٦ـ **اتحاد الصورة اللفظيّة** فيما لو أُخِذَ مِنَ الأجوف على مثال مَفْعَلَة ، وأخذ من الصحيح المبدوء بالميم على مثال فَعَالَة .

نقول : مَهَانة ، تحتمل أن تكون من هان ، أو مِنْ مهَنَ ، فهي مِنْ هان ، بوزن مَفْعَلَة ، ومِنْ مَهَنَ مثل فَعَالة .

ومثله مكانة تحتمل أن تكون مِنْ كَانَ ، أَوْ مِنْ مَكن ، فَهِيَ مِنْ كانَ على مَفْعَلَة ، ومِنْ مَكن على فَعَالة .

٧ـ **صورة المضاعف الّذي في آخره ألِفٌ ونونٌ** تحتمل وزنين ، قال أبو الفتح : « لو جاء شَيْءٌ نحو رُمَّانٍ ومُرَّانٍ لم تَقْضِ بزيادة النون إلّا بثَبَتٍ ؛ لأنَّه يَجُوز أن تكونَ النُّونُ أصلًا ، وإنْ قَضَيْتَ بزيادة نونِهِ بغير ثبتٍ فهو وَجْهٌ ، أَلَا تَرَىٰ أَنَّ في الحديث « أَنَّ قوماً من العَرَبِ أَتَوْا رَسُولَ الله (ﷺ) . فقال لهم : مَنْ أَنْتُمْ ؟ فقالوا : نَحْنُ بَنُو غَيَّانَ ، فقال لهم : بل أنتم بَنُو رَشْدَان » . أفلا تراه (عليه السلام) كيف تكرَّه لهم هذا الاسم ؛ لأنَّه جعله من الغيِّ . يَدُلُّ على ذلك قوله : بل أنتم بنو رَشْدَان ؛ لأنَّ الرُّشْدَ ضِدُّ الغَيِّ .

فقد دلّ هذا من مذاهب العرب على أنّه إذا جَاءَك مضاعَفٌ في آخره أَلِفٌ ونونٌ ، نحو رُمَّانٍ وعِدَّانٍ وإبَّانٍ ، فسبيلُك أن تحكُمَ فيه بزيادة النُّون .

فأمّا مُرَّان فحكى سيبويه فيه عن الخليل أنّ النّونَ فيه من الأصل . وذهب إلى أنّ اشتقاقه مِنَ المرانَةِ ، وهِيَ اللِّينُ ، فجرى عنده مجرى حُمَّاضٍ مِنَ الحُمُوضَةِ ، فما كان مِنْ هذا النحو يحتاج فيه إلى الاشتقاق ، ولا يقضى عليه بشَيْءٍ إلَّا بثبتٍ .

فأمّا ما كان من باب سِرْحان وسَعْدان ممّا تَحصّل في صدره ثلاثة أحرفٍ من الأصل ، فاحكم بزيادة النون مِن آخرِهِ حتَّى تَقُومَ دَلَالَةٌ علَى أنَّها مِنَ الأَصْلِ .

فأمّا ما قامت عليه دلالة فدِهْقَانٌ نونُه لامٌ : لأنّهم قَدْ قالُوا : تَدَهْقَنَ ، وشيطان : لأنهم قد قالوا : تَشَيْطَنَ . وليس في كلامهم تَفَعْلَنَ ، فالنون فيه لامٌ ، فَأَمَّا تَدَهَّقَ وتَشَيَّطَ فليس في قُوَّةِ تَدَهْقَنَ وتَشَيْطَنَ ، هكذا قال أبو عليّ ، وإنما دفعه عن طريق الرواية ، فيسلّم له .

فأمّا دُكّان فله اشتقاقانِ ، قالوا : دَكَنْتُ الشَّيْءَ أَدْكُنُهُ دَكْناً إذا نَضَدْتَ بعضَه فوق بعضٍ ، ودكّنْتُه تَدْكِيناً ، حكى ذلك ابْنُ دُرَيْدٍ ، قال : ومنه اشتقاق الدُّكَّانِ ، قَالَ : وسمِعْتُ أبا عثمان الأُشْنَانداني يَقُولُ : قال الأخفش : الدُّكَّانُ مُشْتَقٌّ من قولِهِمْ أَكَمَةٌ دَكَّاءُ إذا كانَتْ مُنْبَسِطَةً . وناقةٌ دَكَّاءُ إذَا افترش سنامُها في ظَهْرِهَا كما اشتقُّوا عُثْمَانَ مِنَ العَثْمِ . فالنُّونُ على هذا القَوْلِ في دُكَّان زَائدةٌ ، وهِيَ في القَوْلِ الأَوَّلِ أصليٌّ(١) .

والخُلاصَةُ أنّ الأَلِفَ إذا سُبِقَتْ بثلاثةِ حُروفٍ يحتمل أحدها الأصالة والزيادة كان حكم النُّونِ متوقِّفاً على اعتبارِ هذا الثالثِ ، فإن اعتبرته أصلاً كانت النُّونُ زائدةً ، وإلاّ فَهِيَ أَصْلٌ ، ويكثر ذلك إذا كانتِ الأَلِفُ مسبوقةً بحرفٍ مضعّفٍ . وأمثلة ذلك :

حَيَّان : إن اشتُقَّ من الحياةِ كان وزنه فَعْلَان ، فيمنع من الصرف للعلميَّةِ وزيادةِ الألِفِ والنُّونِ ، وإن اشْتُقَّ من الحِينِ كان وَزْنُهُ فَعَّالاً فيصرف ..

عفّان : إن اشتُقَّ مِنَ العِفَّة كان وزنه فَعْلان ، فيمنع الصرف مع العلميّة ، وإنِ اشْتُقَّ مِنَ العُفُونَةِ صُرِفَ ، وكان وَزْنُهُ فَعَّالاً .

الصَّوَّان : حجارةٌ فيها صَلابَةٌ ، وزنه فَعْلَان ، ويجوز أَنْ تَكُونَ النُّونُ أَصْلاً مَأْخُوذاً مِنَ الصَّوْنِ ، فيكون فَعَّالاً .

حَسَّان : إن اشتُقَّ مِن الحُسْن كان وَزْنُهُ فَعَّالاً ، ويصرف مع العلمية ، وإنِ اشْتُقَّ مِن الحِسِّ (الجَلَبَةِ والقتل) كان وزنه فَعْلَان ، ويمنع الصرف .

---

(١) المنصف ١/١٣٣ .

سَمَّان : فَعَّال أو فَعْلان مِن السّمن أو السّمِّ .

قَبَّان : يرجع إلى القَبَبِ ، وهُو الضّمورُ أو إلى القَبَنِ ، وهو الذّهاب في الأرض ، وهما اشتقاقان واضِحان لجواز صرفه ، ومنعه مِن الصّرفِ⁽¹⁾ .

ومثل هذهِ الأسماءُ المختومة بهمزة مسبوقة بألف زائدة ، تقدَّمها أصلان وثالث يحتمل الأصالةَ والزّيادَةَ ، بحيث لو اعتبر زائداً كانت الهمزة أصليّة ، وإلّا فهي زائدة . وذلك مثل :

كَلَّاء : موضع بالبصرة كأنّهم يَكْلَئُون سُفُنَهُمْ هناك . أَيْ : يحفظونها ، قال سيبويه : هُو فَعَّالٌ من كَلأ ، فالهمزة أَصْلٌ ، والمعنى أنّ الموضع يدفع الرِّيح عن السُّفُنِ ويَحْفَظُهَا ، ومنهم من يجعلها فَعْلَاء ، فلا يصرفها ، من كَلَّ إذا أَعْيَا : لأَنَّها تَرْفَأُ السُّفُنَ ، كأَنَّها تَكِلُّ فيها عن الجَرْيِ⁽²⁾ .

حَوَّاء : إذا منع الصرف كانتِ الهمزة زائدةً ، واشتقاقُه مِنَ الحُوَّة (سواد يضربُ إلى خُضْرَةٍ) وإذا صُرِف كانت الهمزةُ أصلًا ، ووزنه فَعّال ، للّذي يعاني الحيَّاتِ⁽³⁾ .

ومن غير الحرف المضعّف :

عِقْيَان : يحتمل أن يكون مشتقاً مِنَ العِقْيِ (بكسر العين وسكون القاف) وهُوَ ما يخرج مِنْ بَطْنِ الصَّبِيِّ حِينَ يُولَدُ ، فالنون زائدة ، ووزنه فِعْلَان . ويحتمل أن يكون مأخوذاً من (عَقْنة) قلعة بأرَّجان ، فالنّون أصليّة ، ووزنه حينئذٍ فِعْلَالٌ .

عُنْوان : تحتمل أن تكون مِنْ عَنَّ لَهُ الشّيْءُ يَعِنُّ : عَرَض ، والمصدر عَنَنٌ ، أوْ مِنْ عَنَىٰ يَعْنِي إذا أَرَادَ ، فوزنها على الاحتمال الأَوّل فُعْلال ، وعلى الاحتمال الثاني فُعْلان .

---

(1) المغني ٥٩ ـ ٦٠ .

(2) سيبويه ٤(٣٥٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/٦ ، والمغني ٥٤ .

(3) الخصائص ٤٤/١ والمغني ٥٤ .

٨ ـ **اتّحاد مصدر أفادَ ومصدر وَفَدَ** ، وما كان نحوهما في الصورة مع اختلاف الوزن . إذْ وَزْنُ الأَوّلِ إفَالة أَوْ إِفَعْلَة ، على الخلاف المعروف في المحذوفِ أهو عين الكلمة أم حرف العلّة المجتلب من أجل المصدريّة . ووزن الثاني فعالة ، والهمزة فِيهِ منقلبة عن الواوِ ؛ لأنَّ مِنَ العَرَبِ مَنْ يُبْدِلُ الوَاوَ ـ إذا كانَتْ أَوّلاً ، وكانت مكسورةً ـ هَمْزَةً(١) .

ومثله : إجادة تحتمل أن تكون مصدر أَجادَ ، وتحتمل أن تكون مصدر وجد . ووزنهما على ما تقدَّم .

ـ اتِّفاق الصورة اللَّفظيّة مع اختلاف الوزن في صيغ منتهى الجموع :

رَوَايَا : جمع راوِيَةٍ ، ورَوِيَّةٍ .
طَوَايَا : جمع طاوِيَةٍ ، وطَوِيَّةٍ .
غَوَايَا : جمع غَاوِيَةٍ ، وغَوِيَّةٍ أو غَوَايَةٍ .

فهذه الكلماتُ إن كانت جمعَ فاعلة فوزنها فواعل ، مثل ما نقول في الصحيح : كاتبة وكواتب . وإن كانت جمع فعيلة أو ما شابهها فوزنها فعائل ، مثل كبيرةٍ وكبائِرَ من الصحيح .

ونقولُ في جمع أُوْلَى وجمع وَالِيَةٍ : الأَوَالي . فوزنه إمّا أفاعل ، نحو : أَبْتَر أَباتِر ، وإمَّا فواعل قلبت الواوُ الأُولى همزةً ، مثل أَوَاصِل جمع واصلة .

ـ اتّحاد صُورةِ المصدرِ وصُورَةِ الجمع مع اخْتِلافِ الوَزْنِ :

نقول في جمع قوس : قِسِيٌّ ، والأصل فيها قُووسٌ إلاّ أَنَّهُمْ نَقَلُوا اللاّم إلى موضِع العين ، فصار قُسُوْوٌ ، ثُمّ قُلِبَتِ الواو الأخيرة ياءً استثقالاً لاجتماع واويْنِ مع ضّمتين ، ثمّ قُلِبت الواو الأولى الزائدة ياءً لاجتماعِهَا مع الياءِ ، ثمّ كُسِرَتِ العين لمناسبة الياء ، ثُمّ كُسِرَتِ الفاءُ جوازاً إتباعاً للعين ، ويَجُوز إبقاؤها مضمومةً ، فالوَزْنُ حينئذٍ : فِلِيعٌ .

---

(١) من كلام المازني في التصريف ، انظر المنصف ١/٢٢٨ ـ ٢٢٩ .

وأمّا إن كان مصدراً فالوزن فِعِيل ، والأصل فُعُولٌ ، قلبت الواو الأخيرة ياءً ؛ لتطرُّفها بعد ضَمَّةٍ ، ولا يقال : إن ما قبلها ساكن ؛ لأنّ الحاجز غَيْرُ حَصِينٍ ؛ لسكونِهِ وزيادته . ثُمَّ قلبت الواو الأولى يَاءً ؛ لاجتماعها ساكنة مع الياء .. وهذا الإعلال جَائِزٌ قليلٌ . والأكثر التصحيح إلّا إذا كانت عينه واواً ، فيجب إعلاله .

ـ اتحاد الجمع والمفرد في الصورة مع اختلاف الوزن :

نقولُ : آتٍ ، فتحتمل وزنين ، أوّلُهُمَا فاعِل إذا كانت اسم فاعِلٍ من أَتَىٰ يَأْتِي ، فالوزن : فاعٍ .

وتحتمل أن تكون جمعاً لِأَتْوٍ ، وهو العطاء أو الخراج ، كَدَلْوٍ وأَدْلٍ ، فالوَزْنُ حينئذٍ أَفْعٍ ، الهمزة الأُولى زائدة للجمعية ، والثانية المُسَهَّلَة أَصْلِيّة ، وهِي فَاءُ الكلمة ، والتاء عينها ، وحذفت ياؤه لالتِقاءِ الساكنين .

ومِمّا يتّفق فيه المفرد والجمع صورةً ، ويختلفان وَزْناً :

آنِيَة : تحتمل أن تكون مفرداً فوزنها فاعلة ، وتحتمل أن تكون جمعاً فوزنها أَفْعِلَة ، وهُوَ جمع إناءٍ كطعامٍ وسِلاحٍ يجمعان على أطعمة وأسلحة .

مَرْضَى : تحتمل أن تكون جمعاً لمريضٍ ، فوزنها فَعْلَىٰ ، وتحتمل أن تكون اسم مكان مِنْ رَضِي ، فوزنها مَفْعَل ، وكذا إن كانت مصدراً ميمِيّاً .

ـ اتِّفاقُ الجمع والمثّنى في الصورة ، والاختلاف في الوزن تقديراً ، وقد وقع في ألفاظٍ ، جمعها ابن مالِكٍ في قَوْلِهِ :

لِلْحِسْلِ والخِرْصِ في التكْسيرِ فِعْلَانُ   وهكَذا قَلَّ خِشْفَانٌ وخِيطانُ
رِئْدٌ وشِقْدٌ وشِيحٌ هكذا جُمِعَتْ   ومِثْلُ ذَلِكَ صِنْوانٌ وقِنْوَانُ(١)

---

(١) نظم الفوائد (مجلة جامعة أم القرى ، العدد الثاني) ٧٦ ، وفيه : « الحِسْلُ : وَلَدُ الضَّبِّ ، والخِرْصُ : سِنانُ الرُّمْحِ ، والخِشْفُ : وَلَدُ الظَّبْي ، والخِيط : القطيع من النعام ، والرِّئْدُ : المِثْلُ ، وفرخ الشجرة ، والغُصن النّاعِمُ ، والشِّقْدُ : فَرْخُ الحِرْباءِ ، والصِّنْوُ : واحد شيئَيْنِ أو أشياء تَرْجِعُ إلى أصلٍ واحدٍ ، والصِّنْوُ : عُنْقُودُ النخلة » .

فجمع هذه الكلمات يوافق مثنّاها صورةً ، غير أنّهما يختلفانِ في الإعراب والتنوين والوزن التقديريِّ ، فوزن الجمع فِعْلانٌ كأنه يقابل غلمِاناً ، ووزن المُثْنى فِعْلَانِ ، مثل قولك : قِطَّانِ مثنّى قِطٍّ .

ـ اتفاق الكلمتين في الصورة مع اختلاف الوزن بحسب النظر إلى الحذف والعوض⁽¹⁾ .

إجابة ، استجابة ، مقول ومصوغ .

مصدر أفعل إفعال ، ومصدر استفْعَلَ استفعال إلاّ إذا كان فعلاهُمَا مُعَلَّي العين ، مثل أجاب واستجاب فمصدرهما إجابة واستجابة وهذان مغيَّران عن أصلهما ، وأصلهما إجْوَابٌ واسْتِجْوَابٌ ، مثل أكرم إكراماً ، واستغفر اسْتِغْفَاراً ، حصل فيهما إعْلالٌ بالنَّقْلِ ، ثُمَّ إعلالٌ بالقلب ، قُلِبَتِ الواو أَلِفاً ، ثم التقى ساكنان : المنقلبة ، وألف مدّة المصدر ، فحذف أحدهما تخلصاً من التقاءِ الساكنين . واختلفوا في المحذوف منهما .

فسيبويْه : وجمهور البصريين على أنّ المحذوفة الألف الثانية لزيادتها ، وقربها من الطرف ، وحُصُولِ الثِّقَلِ بها .

والأخفش والفرّاء : يريان أنّ المحذوف الألف الأولى المنقلبة (وهي عين الفِعْل) ؛ لأنّ الأصل في التخلص من التقاءِ الساكنين ، إذا كان أوّلهما مدّاً حذف الأَوَّل ، وطَرَدَهُ سِيبويْهِ إلاّ في مصدر أَفْعَلَ ، واسْتَفْعَلَ ، واسم المفعول من الأجوف ، ولأنّ الألف الثانية علامة المصدرية .. ثُمَّ إنّ الأصل في التَّاءِ أن تَكُونَ عِوَضاً عن حرفٍ أَصْلِيّ .

وليس لهذا الخلافِ أثرٌ إلاّ في الوزْنِ ؛ إذْ وَزْنُهُمَا على رَأْيِ سيبويْهِ إفَعْلَةَ واستِفَعْلة . وعلى رأي الأخفش إفَالة واسْتِفَالة . والتاء في آخر الكلمة عوض عن المحذوف .

---

(١) القواعد والتطبيقات ١٢٤ ـ ١٢٦ .

وقد جرى هذا الخِلاف في اسم المفعول مِنَ الفِعْلِ الثلاثيِّ المعلِّ العَيْن ، فإذا كانت عينه معلّة ، حصل فيها إعلالٌ بالنَّقْلِ ، فيلتقي ساكنان : عَيْنُ الكلمة ، وواو مفعول الزّائدة ، فنتخلّص من التقاءِ السّاكنين بحذف إحداهما ، فسيبويه يحذف واو مَفْعُولٍ لزيادتها وقربها من الطرف ، كما تقدم ، والأخفش يحذف عين الكلمة جرياً على القاعدة في التخلّص من التقاء الساكنين ، كما تقدّم .

والوزن ـ بناءً على هذا الحَذْفِ ـ مختلِفٌ ، فالوزن عند سيبويه : مَفُعْل وعند الأخفش : مَفُول . فلو قلنا : مَقُول أَصْلُها مَقْوُولٌ ، حصل فيها إعلالُ بالنقل ، فالتقى ساكنان : عينِ الكلمة ، وواو مفعولٍ الزائدة ، فتخلصنا من التقاءِ الساكنين بحذف إحداهُما على الخلاف المتقدّم ، والوزن كما تقدّم ، هذا إن كان الأجوف واوياً .

وأمّا الأجوف اليائيّ نحو : باعَ يَبِيعُ فاسم المفعولِ منه مَبِيعٌ ، والأصل مَبْيُوعٌ ، أُعِلَّ بالنّقْلِ ، ثمّ الحذفِ ، على منوالِ الخلافِ السّابق ، ثُمَّ قلبت الضّمَّة المنقولة كسرةً لسلامة العين (الياء) عند سيبويه ، ولقلب واو المفعول ياءً عند الأخفش للفرق بين الواويّ واليائيّ ، فصار على كُلٍّ مَبِيع ، فوزنه عند سيبويه مَفِعْل ، وعند الأخفش مَفِيل(١) .

ـ **احتمال الكلمة غير وزنٍ** : ومعناها واحد ؛ لأسباب ترجع إلى القلب والإبدال .

« قالتِ العربُ : رَجُلٌ هَاعٌ لَاعٌ أَيْ : جَبَانٌ ، وهُوَ مِن الياءِ : لقولهم : هاعَ يَهِيعُ هُيُوعاً إذا جَبُنَ ، وقالوا : لَاعَ يَلِيعُ أَيْ : جَبُنَ ، فعلى هذا يكون هاع لاع مِمَّا حُذِفَتْ عَيْنُه ، ووزنهما فال . وحكى ابْنُ السِّكِّيتِ : لِعت أَلَاعُ ، وهِعْتُ أَهَاعُ ، فعلى هذا يكون هاع لاع فَعِلًا ، مثل حَذِر ، قلبت فِيهِما اليَاءُ ألفاً ، وفي القاموس : « ولاع عينه ياءٌ أو واوٌ » .

---

(١) انظر تصريف الأسماء ٨٩ .

وقال بَعْضُ العَرَبِ : رجلٌ هاعٍ لاعٍ (معرباً إعراب قاضٍ) ، فهذا يتعيَّنُ فيه القَلْبُ المكانّي ، فوزنهما : فالٍ .

ويقال : « رجلٌ خافٌ ، مالٌ (كثر ماله) . نالٌ (كثير نائله) . ويومٌ طالٌ (ذو طين) . ويوم راحٌ (ذو ريح) ، وكبش صافٌ (كثير الصوف) .

يجوز في هذه الأوصاف أن يكون وزنها فَعِلًا ، أو محذوفَةَ العَيْن ، فوزنها فال ، وإذا قِيلَ : رَجُلٌ خافٍ .. إلخ كان فيها قلبٌ مكانيّ .

وإذا كانت هذه الأوصافُ مجرورةً ، نحو مررت برجُلٍ خافٍ ، مالٍ ، جازت فيها الوجوه الثلاثة المتقدمة(١) .

ـ الميدان إذا أُخِذَ مِن المدى كان مقلوباً : والأصل مديان(٢) ، وإذا أُخِذَ من مادَ يَميدُ لم يَكُنْ مقلوباً ، فوزنها على الأوَّلِ فَلْعَان ، ووزنها على الثّاني فَعْلَان . والمعنى لم يتغيَّر فِيهِمَا .

ـ اتفاق الكلمتين في الصورة اللفظية واختِلافُهُمَا في الوزن والكتابة :

يقولون : ميقاة ، ويَقُولُونَ : مِيقَات ، لفظهما واحِدٌ ، والكتابة تختلِفُ ، فإن كان مأخوذاً مِنْ وقَى ، فَوزْنُهُ مِفْعَلَةً اسم آلة ، وأصله مِيقَيَة ، بل مِوْقَيَة ، ثُمَّ صَارَ فيه إعلالٌ حَتَّى انتهى إلى مِيقاة .

وأمّا إن كان مِنْ وقت فوزنه مِفْعال ، فالخلاف بين اللّفظين في الوَزْنِ والكتابة . وهذا الاختلاف راجع إلى الاشتقاق ، والأصل المؤخوذ منه .

ـ اتّحاد لفظ المنسوب والمنسوب إليه في الصُورة ، والاختلاف في الوَزْنِ

وهذا يكون « إذا كانت إحدى الياءين زائدة ، والأخرى أصلية ، نحو مَرْضِيّ وقَرْمِيّ (اسمي مفعول رضيَ ورمى) والميزان مختلف : لأنّك عند النسب

---

(١) المغنى ٢٥ .

(٢) حاشية الجاربردي لابن جماعة ١/٢١ وانظر المغني ٢٦ .

ستحذِف الياءَ المُشَدَّدة ، والثانية منها أَصْلِيَّةٌ ، فينقضي هذا الأصل في المنسوب ، فمرضيّ مثل النسب بزنَةِ مَفْعُولٍ ، وبعده بزنة مَفْعِيّ ؛ لِأَنَّ اللاَّمَ قَدْ حُذِفَتْ مَعَ واوِ مَفْعُولٍ »(١) .

- **ألفاظٌ وقع فيها خلافٌ بين العلماء ، فاحتملتْ صورتها غيْرَ وَزْنٍ :**

- **أَرْطَى** : تحتمل أن تكون مِنْ أرط ، والزيادة للإلحاقِ ، فوزنها فَعْلَىٰ ، وهُوَ مَذْهَبُ سيبويْهِ ، وذهَبَ غيره إلى تجويز أن يكون فعلى لاشتقاقِ آرط ومَأْرُوط ، والزِّيادة للإلحاقِ بجعفر ، بدليل التنوين ، ولحاق التّاءِ في أرطاة ، وتجويز أن يكون أفعل بدليل راطٍ ومرطيّ . بعيرٌ آرط : أكل الأَرْطَىٰ ، وأَدِيمٌ مَأْرُوطٌ : دُبِغَ بِهِ ، وكذلك راطٍ ومَرْطِيّ »(٢) .

- **قَصْبَاءُ ، وحَلْفَاءُ ، وطَرْفَاءُ** :

هذه الكلمات الثلاثُ تحتمل وَزنين بناءً على الخلاف في الهمزة ، فمن جعلها للإلحاق جَعَل وزنها فَعْلَال ، تطرّفَتِ اليَاءُ بعد ألفٍ زائدةٍ ، فقلبت همزةً ، وهذا هو الأظهر ، بدليل التأنيث فيها ، قالوا : قَصْبَاءةٌ ، وحَلْفَاءَةٌ ، وطَرْفَاءَةٌ ، ولا يجمع بين تأنيثين في كلمةٍ واحدة .

ومَنْ جعل الهمزة للتأنيثِ ، فوزنها عنده فَعْلَاءُ ، ودليل هذا أنّهم لم يصرفوها في النثر(٣) .

- **غَوْغَاء** : اختلف العرب فيها ، فبعضهم ذكّرها وصرف ، وبعضهم أنّثها ولم يصرف . فالأَوَّلُونَ جَعَلُوهَا مثل قمقام ، والآخرون جعلوها مثل عوراء ، فيكون وزنها في الأوّل فَعْلَال ، فهي مثل قَمْقَام ، وخَضْخَاض ، وجَرْجار ، ومِمَّا يُؤَيِّدُ هذا قولهم « غَوْغَاءة » فلو كانتِ الهمزة للتأنيثِ بمنزلة همزة (عوراء) لما جاز أن

---

(١) انظر الوافي / لعمارة ٦٦ والقول الفصل / لعنتر ١١٤ .

(٢) المغني ٥٢ .

(٣) انظر المنصف ١ / ١٧٠ .

تَدْخُل عليها هاء التأنيثِ وهذا هو الأرجح والأولى ؛ لأنّك إذا جعلتها (فعلالاً) حملتها على باب (قلقلت وزلزلت) من المكرّر الرُّباعيِّ .

ويكون وزنها على الثاني ـ (فَعْلَاء) ، فتحمل على باب (سلس وقلق) مِمّا فاؤه ولامه مِنْ موضِعٍ واحدٍ ، وهذا أقلُّ مِنْ باب قَلْقَلْتُ وزَلْزَلْتُ ، فحملها على الأكثر أولى(١) .

ـ قِيقَاء ، زِيزَاء :

هَاتَانِ الكلمتَانِ تحتملان ثلاثَةَ أوزانٍ : فِعَلاء مثل عِلْبَاء ، أو فِيعَال مثل قيتال ، أو فِعْلَال مثل قِرْطَاس .

ولا يصلح أن يكون (فيعال) ؛ لئلّا يجعل الفاء والعين من موضِعٍ واحد ؛ ولأنَّه ليس مصدراً ، فيحمل على قِيتال .

ويمتنع ـ أيضاً ـ أن يكون (فِعْلال) ؛ لِأَنَّكَ لا تَجِدُ فِعْلالاً مضاعفاً إلّا مصدراً ، نحو الزِّلْزَالِ والقِلْقال ، وإنما يكون في الأسماءِ غير مضاعفٍ ، نحو قِرْطَاسٍ ، وجِرْهاسٍ ، وفِسْطَاط .

فلم يبق إلّا أن يكون فِعْلاءً ، بمنزلة عِلْبَاءٍ وحِرْباءٍ(٢) .

ـ **أَرْوَى** : تحتمل أن تكون أَفْعَل ، وأن تكون فَعْلَى ، فالأوّل قول سيبويه ، والآخر قول الأخفش(٣) .

أَوْلَق : وهو الجنون . تحتمل أن تكونَ أَفْعَل وفَوْعَل ، قال ابْنُ جَنِّيّ : « سُئِلَ الكسائيّ في مجلس يونُسَ عَنْ أَوْلَقٍ ، ما مِثالُه مِنَ الفِعْل ؟ . فقال : أَفْعَل ، فقال لَهُ يُونُسُ : استحيَيْتُ لك ياشيخ ! . والظّاهر عندنا من أَمْرِ أَوْلَق أنّه فَوْعلٌ من قولهم : أُلِقَ الرَّجُلُ ، فهو مَأْلُوقٌ ؛ أنشد أبو زَيْدٍ :

---

(١) المنصف ٢/١٧٦ ـ ١٧٧ وذكر وجهاً آخر للترجيح غير ما أوْرَدْتُه هنا .

(٢) انظر المنصف ٢/١٨٠ ـ ١٨١ .

(٣) المقتضب ٢/٢٨٤ ـ ٢٨٥ وانظر سيبويه ٣/٤٦٩ .

تُراقِبُ عيناهـا القَطِيعَ كَـأَنَّما يُخَالِطُهَا مِنْ مَسِّه مَسُّ أَوْلَقِ

وقد يجوز أن يكون أفعل من وَلَق يَلِقُ إذا خَفَّ وأسرع ؛ قال :

جَاءتْ به عنس مِن الشأم تَلِقْ

أَيْ : تَخِفّ وتُسْرِعُ ، وهُمْ يَصِفُون الناقة ـ لسرعتها ـ بالحدَّة والجنون . قال القطاميّ :

يَتْبَعْنَ سامِيَةَ العَيْنَيْنِ تَحْسَبُهَا مجنونةً ، أَوْ تَرَى مَا لا تَرَىٰ الإبِلُ

والأَوْلَقُ يجوز أن يكون فوعلًا ، من ولق هذه ، وأصلها ـ على هذا ـ وَوْلَق ، فلمّا الْتَقتِ الواوانِ في أَوَّلِ الكلمة هَمَزُوا الأولى منهما ، على العبرة في ذلك »[1] .

وقد ذهب إلى أنَّ الهمزة أَصْلٌ سيبويه ، فوزنه فوعل ، وغير سيبويه يجوِّز أن يكون فوعلًا بدليل مَأْلُوقٍ ، وأَنَّهُ يكون أَفْعَل بدليل مَوْلُوق . فالهمزة زائدة[2] .

ـ **أبان** : اسم رجلٍ أو جبلٍ ، قيل : وزنه أَفْعَلُ . وقِيلَ : وزنه فَعَال[3] .

ـ **مَرْيَمُ ومَدْيَنُ** . قال بعضهم : إنَّهما شاذّانِ ، وقِياسُهُمَا مرام ومدان ، فوزنهما مَفْعَل ، وبعضهم قال : وزنُهما فَعْيَل لا مَفْعَل ، فالياءُ فيهما ليست عيناً .

وبعضهم لا يجعله شاذاً على الأوّل ؛ لأنّه يشترط في إعلال مفعل اتِّصاله بالفِعْل ، كأن يكون مصدراً ميميّاً ، أو اسم زمان أو مكان ، وهما هنا علمان[4] .

---

(1) الخصائص ٣/٢٩١ ـ ٢٩٢ .

(2) المغني ٥٢ .

(3) شرح شواهد الشافية ٣٩٧ وانظر المغني ٥٣ .

(4) انظر القواعد والتطبيقات ١٢١ .

ـ **الحانُوت** : دُكّان البائع ، واختلف في وزنها ، فقيل : فَعَلُوت ، مثل ملكوت ، فقلبت الواو ألِفاً ؛ لتحُّركها وانفتاح ما قبلها ، كما فعل بطالوت وجالوت ونحوه .

وقيل : أَصْلُها حانُوَه بسكون العين ، وضَمِّ اللّام ، مثل عَرْقُوَة ، ولمّا كثُر استعمالها خُفِّفَتْ بسكون الواوِ ، ثُمّ قلبت الهاءُ تاءً ، كما قيل في تابوت ، وأصله تابوه في قول بعضهم ، وقال الفارابيُّ : الحانوتُ فاعول ، من حنوت ، تشبيها بالحنية من البناءِ ، تاؤه بدلٌ من واو ، حكاها الفارسيّ في البصريّات . قال : ويحتمل أن يكون فَعْلُوتاً . وقال الأزهريُّ : التَّاءُ في حانوت زائدة⁽¹⁾ .

ـ **مِجَنُّ التُّرْس** : وزنه عند سيبويْهِ فِعَلّ ، فالميمُ أصل⁽²⁾ ، ونقل الأشمونيُّ رأيين فيها عن سيبويه . وظاهر الاشتقاق يشهد بأنّ الوزن مِفْعَل فالميمُ زائدةٌ⁽³⁾ .

ـ **مَعَدّ** : تحتمل أن تكون فَعَلّ وبه قالَ سيبويه⁽⁴⁾ ؛ لقولهم تَمَعْدَدُوا ، فالميم أصليَّةٌ ، وتحتمل أن تكون مَفْعَل ، فالميم زائدة⁽⁵⁾ .

ـ **مُوسى للآلةِ الحديديّةِ** ، مُشْتَقّة مِنْ أوسَيْتُ أَيْ : حَلَقْتُ ، وهِيَ مُؤَنَّثٌ سَماعِيٌّ عند البصرّيينَ ، لا تنصرفُ مع العَلَمِيَّةِ ، وهذا اشتقاقٌ ظاهر وجوّزالسّيرافُّي اشتقاقها مِنْ أَسَوْتُ الجُرْحَ ، أَيْ : أَصْلَحْتُهُ ، فأصلها مُؤْسى ، ثُمَّ قُلِبَتِ الهمزة واواً .

وقال الفَرَّاءُ : هِيَ فُعْلَى ، فلا تنصرِفُ على كُلِّ حالٍ ، مشتقّةٌ مِنَ الميس وهو التبختر ، وأصلها مُيْسَىٰ ، قُلِبَتِ اليَاءُ واواً لوقوعهَا إِثْرَ ضمٍّ ، مع سكونها .

---

(1) البصريات ٧٦٩ وفيه ـ أيضاً ـ « وأحسن منهما : أن تكون فَلَعُوتاً مقلوباً » كطاغوتٍ من « طاغَ ، وحان ، من طَغَيْتُ وحَنَوْتُ » . والتهذيب للأزهريْ ٢٥١/٥ وديوان الأدب ٣٧٠/١ والمصباح المنير (حانوت) ١٧٠/١ واللسان (حنا) ، والمغني ٦٤ .

(2) سيبويه ٢٧٧/٤ .

(3) الأشموني ٢٦٣/٤ ، ولم أقف في كتاب سيبويه إلاّ على قوله بأصالة الميم .

(4) سيبويه ٢٧٧/٤ و ٣٠٨ .

(5) انظر شرح الشافية ٣٣٥/٢ ـ ٣٣٧ وابن يعيش ١٥١/٩ ـ ١٥٢ و ١٢٠/٦ والمغني ٥٦ .

وأَمَّا موسى العلمُ فقال أبو عمرو : هُوَ مُفْعَل أيضاً ، بدليل انصرافه بعد التنكير ، وقـال الكسائيّ : هُوَ فُعْلَىً ، فَـأَلِفُهُ للإلحاقِ ، وإلّا وجَبَ منع صَرْفِهِ بعد التنكير(١) .

ـ **مَنْجَنِيق** ، النُّون الأولى زائدة عند سيبويْهِ ؛ لسقوطها في الجمع (مجانيق) ، فوزنه فَنْعَلِيل ، وقال غيره : إنّ الميم والنّون الأولى زائدتان ؛ لِأَن من العرب مَنْ يَقُولُ : جَنَقْنَاهُمْ ، أَيْ : رميناهُمْ بالمنجنيق ، والصحيح مذهب سيبويه(٢) .

ـ **مَنْجَنُون** : لسيبويه فيها قولانِ : أَصَحُّهُمَا أَنّ الميم أَصْلٌ ، وكذلك النُّونُ بعدها ، والنّون الثانية لام الكلمة ، والكلمة رباعيّة الأصل ، وكررت اللّامُ للإلحاقِ بعضرفوط ، فوزنها فَعْلَلُول ، والرَّأْيُ الآخر يقولُ بزيادة النون الأولى وتكرير اَللام ، والأَوَّل أصحُّ لجمع العربِ له على مَنَاجِين ، فثبوت النُّونِ في الجمع دَلِيلٌ على أَصَالَتِهَا(٣) .

ـ **فَيْنَان** : وهو الرَّجُلُ الحسن الشَّعْرِ طويله ، يحكم بزيادة الياء بشهادة الاشتقاقِ ؛ لِأَنَّ الفَنَنَ الغُصْنُ ، والشَّعْرُ كالغصن ، فَوَزْنُهُ فَيْعَال ، وقال الجَوْهَرِيُّ : هُوَ فَعْلان من الفينة(٤) .

ـ **شيطان** : إمّا أن يكون على وزن فيعال من الشطن وهو الحَبْلُ المُمْتَدُّ في صلابةٍ ، وإمّا أن يكون مِنْ شاط يَشِيطُ إذا ذَهَبَ باطلاً(٥) .

---

(١) انظر سيبويه ٤/٢٧٢ ، ٣١٠ وشرح الشافية ٢/٣٤٧ ـ ٣٤٩ والمغني ٥٦ ـ ٥٧ .

(٢) سيبويه ٤/٢٩٣ ، ٣٠٩ وشرح الشافية ٢/٣٥٢ ـ ٣٥٣ وابن يعيش ٩/١٥٢ والمغني ٥٧ ، وهو لفظ معرب ، انظر الجواليقي ٣٠٥ ـ ٣٠٧ .

(٣) سيبويه ٤/٢٩٢ وشرح الشافية ٢/٣٥٣ ـ ٣٥٥ وابن يعيش ٦/١٤٠ ـ ١٤١ و ٩/١٥٢ والمغني ٥٧ .

(٤) المقتضب ٣/٣٣٦ وشرح الشافية ٢/٣٣٩ وابن يعيش ٩/١٥٥ والمغني ٦١ .

(٥) الصحاح (شطن) . والمغني ٦١ .

ـ **تَرْجُمَان** ، **يُقَال** : قَدْ تَرْجَمَهُ وعنه ، فالفِعْلُ يدلُّ على أصالة التَّاءِ ، فوزنه فَعْلَلان ، وهو معرّب ، وقيل : عَربيٌّ . وزعم بَعْضُهم أنّه يجوز أن يكون مأخوذاً مِنَ الرَّجْمِ بالحجارةِ ؛ لأنَّ المُفَسِّرَ يرمى بالخطاب كما يرمى بالحجارة ، فوزنه تفعلان⁽¹⁾ .

ـ **أُثْفِيَّة** ، **أُرْبِيَّة** :

تحتمل هاتان الكلمتان وزنين ، أَوَّلُهُمَا (فُعْلِيَّةٌ) ؛ لِأَنَّ الهمزة فاء في قولك (تَأَثَّفَكَ) من قول النَّابغة :

لا تَقْـذِفَنِّي بِرُكْنٍ لا كِفَـاء لَـهُ   وإنْ تَـأَثَّفَكَ الأَعْـدَاءُ بالـرَّفَدِ

وأَصْلُهَا (أثف) ، وقال الرّاجز :

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ

ووزْنُهُ ـ حينئذٍ ـ (يُفَعْلَيْنَ » ، وَلاَ ضَرُورَةَ فِيهِ .

والآخر : (أُفْعُولَة) ، وَلاَمُها عِنْدَهُ وَاوٌ ؛ لما حَكَىٰ ابْنُ الأعرابيِّ : « جَاءَ يَثْفُوهُ ويَثْفِيهِ⁽²⁾ .. إذَا جَا بَعْدَهُ » . وكان القياس فيها أن يُقَالَ : « أُثْفُوَّةٌ » ، إلَّا أَنَّ الواو قُلِبَتْ يَاءً تخفيفاً ، كَالأُدْحِيِّ ، وقياسه أُدْحُوٌّ ؛ لِأَنَّهُ من (دَحَوْتُ) وتجمع على أثافيّ ، والمسموع تخفيفُها ، فتحتمل ـ بناءً على ما تقدَّمَ ـ أن تكونَ مُخَفَّفةً مِنْ أفاعِيلَ ، حُذِفت اليَاءُ ، أو مُخَفَّفَةً من (فَعَالِيَّ) حذفت الياءُ الأُولَى مِنْهَا⁽³⁾ .

---

(1) أمالي ابن الشجريّ ١/٤٣ وحاشية الشيخ يس على التصريح ٢/٣٦٢ والمغني (حاشية) ٦١ .

(2) وذكر يَثِفُهُ مثل يعده ، وهذا لا يكونُ إلاّ مِن الواوِ : وحصل في الكلمة قلبٌ مكانيٌّ ، بتقديم الواو ، ويجوز أن يكونا أصلين ، وهذا يُقَوِّي أنّها واوية ، أنظر المنصف ٢/١٨٥ ـ ١٨٦ .

(3) انظر المنصف ٢/١٨٤ ـ ١٨٦ .

والقَوْل في (أُرْبِيَّة) كالقَوْلِ في (أُثْفِيَّة) بناءً على أخذها من (ربايربو) ، أو مِنَ (الإرب)[١] .

ـ **حِيحَاء ، عَيعَاء ، هِيهَاء** : تحتمل أن تكون فيعالاً ، وأن تكون فعلالاً فمن قال بالأوّل جعل الفعل على وزن (فَاعَلَ) ، ومن قال بالثاني جعل الفعل على وزن (فَعْلَل)[٢] .

تعدّد وزن الكلمة الواحدة احتمالاً :

إذا بنينا من شوى فُعْلًا جاز لنا أن نَقُولَ : شِـيٌّ بكسر الشين وضمّها وأصلها شُويٌ ، ثُمّ قُلِبت الواوُ ياءً ، وأُدْغِمَتْ في اليَاءِ التي بعدها ، وإنّما كان الكسر أكثر ؛ لأجل الياء الساكنة ، فإذا كان بكسر الشين أَمْكَنَ أن يحتمل أن يكونَ فِعْلًا ، ومِثْلُ هذا لو أخذنا من حييت مِثْلَ فِعْلٍ وفُعْلٍ .. « ويجوز على هذا أن يكون قولهم : القِيُّ للفلاة فِعْلًا وفُعْلًا جميعاً ، وعينه واوٌ ؛ لأنّه من القَوَاءِ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ **ومتاعاً للمُقْوِينَ** ﴾ . قِيلَ : إنَّهم السَّالكونَ في القِيِّ ، وهُوَ الفَلَاة القَفْرُ »[٣] .

ومِمّا يحتمل أن يكون فِعْلًا وفُعْلًا دِيكٌ وفِيلٌ[٤] . « قال أبو الفتح : يُجِيزُ الخَلِيلُ وسيبويْهِ في دِيكٍ وفِيلٍ أَنْ يَكُونَا فِعْلًا وفُعْلًا ، ويجريانِ الواحد في هذا المعنى مُجْرَى الجميع ، نحو بِيضٍ في جمع أبيضَ ، وإنّما هي فُعْلٌ .

ويقول أبو الحسن : إنّما تُبْدَلُ من الضّمّةِ كَسْرَةً في الجمع ، نحو بِيضٍ لا في الواحد . فكلمة (التِّيهِ) يمكن أن تكون على قول الخليل والأخفش فِعْلًا مِن الواوِ ، نحو عِيدٍ وقِيلٍ ، انقلبت واوه ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها ، ويمكن

---

[١] انظر المنصف ٢ / ١٨٦ .

[٢] انظر المنصف ٢ / ١٧٢ ـ ١٧٥ وانظر ماتقدم ص ٢٢ .

[٣] المنصف ٢ / ٢٢٦ .

[٤] المنصف ١ / ٢٩٧ ، ٢٦٥ .

على قول الخليل أن يكون مِنَ اليَاءِ ، فيكون فِعْلاً وفُعْلاً جميعاً ، فيكون كَدِيكٍ وَقِيلٍ ، وقد ذكرتهما .

فأمّا على قول الأخفش فإن كان تِيهٌ مِنَ الياءِ فلا يجوزُ إلّا أن يكون فِعْلاً دُونَ فُعْلٍ ؛ لأَنَّهُ لو كان فُعْلاً لَقِيلَ : تُوهٌ : لِأَنَّهُ واحِدٌ لا جمع .. »(١) .

« وكذلِكَ عِيشٌ يصلح أن يكون عند الخليل فِعْلاً وفُعْلاً جميعاً ، فإذا كان أصله فُعْلاً فكأنّه كان عُيْشاً ، فأبدل الضَّمّة كسرة لتسلم اليَاءُ ، فصارتْ عِيشاً ، كما ترى .

وخالف أبو الحسن الأخفش ، وقال : لو كان فُعْلاً لقال : عُوش ، كما أنّه يقول في فُعْلٍ من البيع : بُوعٌ ، ويقول في بِيضٍ : هُو فُعْلٌ ، ولكنّه جَمْعٌ ، والوَاحِدُ ليس على مذهب الجمع(٢) .

قال أبو الفتح : « وأمّا فَصْلُهُ بين الواحد والجمع في فُعْلٍ مِمَّا عينه يَاءٌ ، وأَنَّهُ يَقُولُ في الواحد : بُوعٌ ، ويقول في جمع أبيض : بِيضٌ ، فهو قول(٣)

قال أبو عليٍّ : ويقوِّيه أنّ الجمع أثقل مِن الواحد ، والواو أثقل مِنَ اليَاءِ ، فهرَبَ من الواو في الجمع ، وأقرَّها في الواحد ؛ فلذلِكَ قالوا : بِيضٌ ، ولم يقولوا : بُوضٌ .. ويَدُلَ على صِحَّةِ ما ذَهَبُوا إليه ، وأنّهم لم يَقُولُوا : بُوضٌ أنّهم قَدْ قالوا في الحورِ : الحِير ، وأصله الواوُ ؛ فإذا كانوا قد هَرَبُوا مِمَّا أَصْلُهُ الواوُ إلى اليَا ، فَأَلّا تُقْلَبَ اليَا واواً في الجمع ، وأَنْ يُصَحِّحوها ياءً أَجْدَرُ !(٤)

ثُمَّ إنهم قد قلبوا الواو ياءً في الواحد مع خِفَّتِه مثل مَشِيب ، ومنيل ، ومَرِيح ، وإذا كانوا قد فعلوا هذا في الواحد فهم بأن يفعلوه في الجمع أَجْدر(٥) .

---

(١) المنصف ١ / ٢٦٥ ـ ٢٦٦ .

(٢) انظر المنصف ١ / ٢٩٧ .

(٣) المنصف ١ / ٢٩٩ .

(٤) المنصف ١ / ٣٠٠ .

(٥) المنصف ١ / ٣٠٠ .

ـ « **لو بنيت مِثْلَ فَعْوَلٍ مِنَ القُوَّةِ لَقُلْتَ** : قَوًّى . فقلبت اللّام يَاءً : لأنّها رابِعَةٌ ، ثُمَّ قُلِبَتِ اليَاءُ أَلِفاً .

وكذلِكَ لو بَنَيْتَ مثل فَوْعَلٍ مِنَ القُوَّة لَقُلْتَ : قَوًّى : لأَنَّ اللاّمَ وإِنْ كانَتْ إلى جَنْبِ العَيْنِ : فإِنّها قَدْ وَقَتْ رابعةً ، والعين قبلها مفتوحةٌ[٥] .

ومثل القوّة شَوى وطوى لو أخذت منهما على فَعْوَلٍ وفَوْعَلٍ إلاّ أَنّ قوي عينهُ ولامُه واوٌ ، وشوى وطوى عَيْنُهُمَا واو ولامُهُمَا يَاءٌ .

ـ مِمّا اختلف أهل العربيّة في وزنه ، ورَأَوْهُ محتملاً لوجهين ما تداخلت فِيهِ الأُصُولُ ، مثل (دُلامص) ، فالخليل يرى زيادةَ الميم ، فوزنه فُعَامِل ، بدليلِ قولهم : دِلاَصٌ ، ودَلِيصٌ في معناه .

ويمكن أن يُقَال : إِنَّ دُلاَمِصاً مِنَ الرُّباعيِّ ، وقَدْ قَوَّى المازنيُّ هذا القَوْلَ ، فتكون الميم أَصْلِيَّةً ، فوزنه فُعَالِل .

ومثله القمارص .

ومثل هِرْماس ، وزنها إمّا فِعْمَالٌ ، وإمّا فِعْلاَلٌ[١] ، فمن قال : المِيمُ زائدةٌ ، استدلَّ بالاشتِقاقِ ، ومَنْ قال : المِيمُ أَصْلٌ ، استدلَّ بأنَّ الأَصْلَ في المِيمِ إذا لم تتصدَّر أَنْ تَكُونَ أصلاً .

ـ **إنْقَحْل . يقال** : رجلٌ قَحْلٌ وامْرأَةٌ قَحْلَةٌ : مُسِنَّان ، ورَجُلٌ إنْقَحْلٌ ، وامرأةٌ إنْقَحْلَة بكسر الهمزة : مُخْلَفَان من الكِبرِ والهَرَمِ . » وقد قال قومٌ : إنّها في معنى قَحَلَ ، ولَيْسَ مِنْ لفظِه ، وأنّه لا زيادَةَ في أوّلِهِ . كذا حكى أبو عليّ عن بعضهم »[٢] . ووزنه حينئذٍ : فِعْلَلٌ .

---

(٥) المنصف ٢/٢١٣ .

(١) انظر المنصف ١/١٥١ ـ ١٥٣ وانظر الخصائص ٢/٥١ والمغني ٥٥ ـ ٥٦ والدُّلاَمِصُ : الدِّرْع البَرَّاقة ، والقُمارِص : اللَّبَنُ الشَّديد الحموضة ، والهِرْماسُ : الأسد .

(٢) المنصف ١/٣٠ .

وقال ابن جنيّ : « ينبغي أن تكون الهمزة في إنْقَحْل للإلحاقِ بما اقترن بها مِن النّون من بابِ جِرْدَحْلٍ ، ومثله ما رُوي عنهم من قَوْلِهم : إنْزَهْوٌ ، وامْرَأَةٌ إنْزَهْوَة إذا كانا ذَوَيْ زَهْوٍ ، ولم يَحْكِ سيبويْهِ مِنْ هذا الوَزْنِ إلاّ إنْقَحْلاً وَحْدَهُ »(١) .

ويمكن أن يقال إنَّ أصلها (القحل) . زيدت بالهمزة والنون في أوّله وإن كانت هذه الزيادة لا تكون إلاّ في الفِعْلِ ، ويكون وزنها (إنْفَعْل) .

المشترك صورة بين الأسماء والأفعال مع اختلاف الوزن تقديراً

قد يشترِك بعض الأسماء مع بعض الأفعال في الصورة ، ويكون الخلاف في الوزن تقديراً ، ومِنْ ذلِكَ :

١ ـ صَبّ وقَرّ تَحْتَمِلاَنِ أَنْ تَكُونَا اسمين ، وأن تكونا فِعْلَيْنِ ، ولا يُفَرَقُ بَيْنَ الاسمِ والفِعْلِ إلاّ بالسِّياقِ ، والعَلاَمَاتِ الّتي يَخْتَصُّ بها الاَسْمُ أوِ الفِعْلُ وحركة آخرِهِ ؛ « لأَنَّهُمْ قالوا : رَجُلٌ صَبٌّ ويَوْمٌ قَرٌّ ، وأَصْلُهُمَا : صَبِبٌ وقَرِرٌ لأنّك تقولُ : صَبِبْتَ يا رَجُلُ ، وقَرِرْتَ يا يَوْمَنَا . فهذا كقولك : حَذِرَ فهو حَذِرٌ وبَطِرَ فَهُوَ بَطِرٌ »(٢) .

ويُؤْخَذُ من هذا النَّصِّ اتِّحادُ صورةِ الفِعْلِ مع الوَصْفِ في باب فَرِحَ يَفْرَحُ سواء أكان مُضَاعفاً أَمْ غيرَ مُضَاعَفٍ ، واللَّبْسُ إنَّما يَكُونُ في حال إسكانِ آخِرِهِ للوقْفِ أَوْ غيره ، وعدم لحاق العلامة الّتي تميزه إن كان فعلاً أو اسماً . أمّا إنْ ظهرتْ حركَةُ الآخر ولزم البناء على الفتح ، فهو الفعل ، وإلاّ فهو الاسم ، والميزان الصَّرفيّ لا يُعِير حركة الآخِرِ أهمّيَّةً .

٢ ـ طَلَب تحتمل أن تكونَ فِعْلاً ماضِياً مبنيّاً على الفتح ، وتحتمل أن تكون مصدراً ، ليس بين الوزنين خلاف ظاهر إلاّ في حركة الحرف الآخِرِ ، وليست من

---

(١) اللسان (قحل) .

(٢) المنصف ١ / ٣٢٠ .

مجال الميزان ، بل من مجالِ الإعراب . فالتغيير أو الاختلاف تقديريّ ، « ولولا التقدير لكان اللَّفظ عَيْنَ اللَّفظ »⁽¹⁾ . ويقال هذا في كل فعل مفتوح العين في الماضي ، مصدره على (فعَل) .

٣ ـ صَيْد ، إن قلنا: صَيْدَ⁽²⁾ البعير فهو فِعْلٌ ، وأن قلنا الصَّيْد سمين. فهو اسم ، وأنت ترى أنّهما على فَعْل ، وحركة الآخر تعيِّن كونه اسماً أو فِعْلاً ، كما أنّ السّياقَ يعيِّنهُ ، وليس الكَلاَمُ فيه من مَجَالِ الميزانِ ، بل من مجالِ الإعْرَابِ .

المشترك صورةً بين الأسماء والأفعال مع اختلاف الوزن :

قد يتّفق الاسم مع الفِعْلِ في الصُّورة . مع اختلاف الوزن ، وذلك في المضاعف ؛ حيث تتّحد صورة المصدر وصورة الفِعْل ، تقولُ : شَدّ . تحتمل أن تكون فِعْلاً وتحتمل أن تكون مصدراً ، فإن كانت فِعلاً فوزنها (فَعَلَ) وإن كانت مصدراً فوزنها (فَعْل) ، هذا إذا لم يَكُنْ في الكلمة ما يَميزُها ، فإنْ كان فيها ما يميزها ، مثل تحرّك آخره بالفتح وهُو بناءٌ اختص به الماضي فهُوَ فِعْلٌ ، ولا يحتمل غير ذلك ، ووزنه فَعَل ؛ لما تقدَّم مِن أَنَّ الإدغامَ لا يُعْتَدُّ بهِ في الميزانِ .

اتّحاد الصورة والوزن ، مع الخلاف التقديريّ :

اتّحاد صورة المفردِ الواويِّ العَيْن ، المضمومِ الفاءِ مع صورة الجمعِ إذا كان جَمْعاً لاسمٍ ثلاثيّ قبل آخرِه مَدَّةٌ ، وعينه مُعَلَّةٌ .

يقولون في جمع نَوَار : نُوْر ، وأَصْلُهُ (نُوُر) بضمِّ العين والفَاءِ « ولكنّهم هَرَبُوا مِنَ الضَّمَّةِ إلى السُّكونِ ؛ استثقالاً لِلضَّمَّةِ في الواوِ ، ولمّا كانوا يقولون في

---

(١) تصريف الأسماء ٤٧ .

(٢) فَعْل ليس من أبنية الأفعالِ ، بل يمتنع وجود فعلٍ ثلاثيّ ساكن العين أصالةً ؛ لئلاّ يلتقي ساكنان عند اتصاله بضمير رفع متحرك . وإن ورد فِعْلٌ ساكن العين ، فهو من باب التفريع ضرورةً أو تخفيفاً .

الرّسُلِ والكُتُبِ : رُسْلٌ وكُتْبٌ ، فيسكنون غير الواو كراهيَةَ الضَّمَّة ، ويجيزون التسكينَ والتّحريك ، كانتِ الواو حَقِيقةً بإلزامِ السُّكُونِ ؛ لأنّه قَدِ انضمَّ إلى أنَّ الحرَكة مستثقلَةٌ ؛ أنَّ الحرف نَفْسَهُ واوٌ ، والواو ثَقِيلةٌ ، فلذلك اقتصروا فيها على التَّسْكِينِ وَحْدَهُ »(١) .

والنّور أيضاً معروف ، مفرد ليس بجمعٍ ، وزنه فُعْل ، لا تخفيف فيه ، فالصُّورة واحدة ، والوزن واحد ، والخلاف تقديريٌّ ، فوزن المفرد مثل قُفْل ، ووزن الجمع مثل خُضْر .

ومثله ألفاظٌ لاتضبطها قاعدة ، فَرَطَ الحَدِيثُ عنها(٢) .

- اتِّحاد صورة المصغّر مع اخْتِلَافِ أَصْلَي المصغَّرِ تَقْدِيراً ، فيتّحد الوزن التصغيريّ ، ويختلف الوَزْنُ الصَّرْفيُّ تَقْدِيراً .

وذلك مثل (خطايا) مسمّى به ، ذهب الخليل إلى حذف الألف من (خطايا) في التحقير ، فيصير ـ بَعْدَ رَدِّ الهمزَةِ الّتي هِيَ لَامٌ ـ كَأَنَّهُ حَقَّرَ خَطَيَأً ، فيقول : خُطَيِّءٌ ، فيدغم يَاءَ التحقير في ياءِ خَطيأ ، فالوزن التَّصْغِيريُّ فُعَيْعِل ، والصّرفيّ فُعَيِّلٌ .

وذهب يونُسُ إلى حذف الياءِ مِنْ خطايا ؛ لأنّها نظيرة الهمزة من قبائل ، ويردّ الهمزةَ الّتي هِيَ لَامٌ ، فيصير كَأنّه حَقَّر (خَطَاءً) بوزنِ (خَطَاع) كما تقول في (خطاعٍ) : خُطَيِّع ، فكذلِكَ تَقُولُ في تحقير (خَطاءٍ) : خُطَيِّءٌ . وزنها التصغيريّ (فُعَيْعِلٌ) . والصّرفيّ (فُعَيِّلٌ) . فيتّفق اللّفظانِ على هذا من أصلين مختلفين (أي مكبّريهما المقدَّرين) وتقديرين متضادين ، مع اتِّفاق ظاهر الوزن ؛ إذِ اليَاءُ الثّانية في مذهب الخليل هِيَ همزة فعائل التي كانت في المفرد

---

(١) المنصف ١ / ٣٣٦

(٢) انظر مثلاً ص ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧ من هذا البحث ، والمنصف ٢ / ٨٧

ياءً ، ثم قلبت همزة . وفي مذهب يونس هِيَ الألف التي تُزاد في صيغة منتهى الجموع(١) .

وبهذا نختم هذا البحث ، بعد أن أتَيْنا على عُظْم مسائل احتمال الصورة اللّفظيّة لغير وزنٍ واحدٍ ، وأوردنا شيئاً من الألفاظ التي تحتمل غير وزن واحد ، ولا أَدّعِي إنني استوعبت جميع الألفاظ أو قاربْتُ ، بل إنّني ذكرْتُ شيئاً ، وتركْتُ أشياء يمكن أن تَدْخُلَ فيما ذكر ، ويمكن أن يُقَاسَ ما تُرِك على ماذكِر . وآخر دعوانا أنِ الحمد لله رَبِّ العالمين ، والحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات ، وصلَى الله وسلَّم على نبيِّنا محمد وآله وصحبه .

* * * * *

---

(١) انظر المنصف ٢ / ٨٦ ـ ٨٨ .

دليل المصادر والمراجع

- الأشباه والنظائر / السيوطي (٩١١) تحقيق طه عبد الرؤوف سعد / مكتبة الكليات الأزهرية / القاهرة / ١٣٩٥ هـ .
- الأفعال / ابن القطاع (٥١٥) صورة عن الطبعة الأولى بحيدر آباد / الهند / ١٣٦٠ هـ .
- الأمالي الشجرية / هبة الله بن علي العلويّ (٥٤٢) صورة عن طبعة الهند .
- البصريات / أبو علي الفارسيّ (٣٧٧) تحقيق د. محمد الشاطر / مطبعة المدني / القاهرة / ط أولى / ١٤٠٥ هـ .
- بغية الآمال / اللّبلي (٦٩٠) تحقيق د. سليمان العايد .
- التصريح على التوضيح / خالد الأزهريّ (٩٠٥) دار الفكر / بيروت / صورة .
- التصريف للمازني (٢٤٩) = المنصف لابن جني .
- تصريف الأسماء / محمد الطنطاوي ( ) ط الخامسة ١٣٧٥ هـ الناشر كلية اللغة العربية / الأزهر .
- تصريف الأفعال ومقدمة الصرف / عبد الحميد عنتر / ط ثانية / ١٤٠٩ هـ / الجامعة الإسلامية / المدينة المنورة .
- تهذيب اللغة / الأزهري (٣٧٠) تحقيق جماعة / القاهرة .
- حاشية الجاربردي لابن جماعة = شرح الجاربرديّ .
- حاشية الصابن على شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك / الناشر / دار إحياء الكتب العربية / عيسى الحلبي / مصر .
- الخصائص / ابن جني (٣٩٢) تحقيق محمد عليّ النجّار / صورة .
- دراسات لأسلوب القرآن / محمد عبدالخالق عضيمة (١٤٠٤ هـ) القسم الثاني / الناشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
- ديوان الأدب / إسحاق بن إبراهيم الفارابي (٣٥٠) تحقيق د. أحمد مختار عمر / القاهرة / ١٣٩٥ هـ .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك = حاشية الصبان .
- شرح الجاربرديّ لشافية ابن الحاجب (ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط) عالم الكتب / ط ثالثة / ١٤٠٤ هـ صورة .

شرح شافية ابن الحاجب / الرضي محمد بن الحسن الإستراباذي (٦٨٦) تحقيق محمد نور الحسن وزميليه / ط ١٣٩٥ هـ / بيروت . صورة . نشر دار الباز . مكة .

شرح شواهد الشافية / عبدالقادر البغداديّ (١٠٩٣) = شرح شافية الحاجب .

شرح المفصل / يعيش بن يعيش (٦٤٣) صورة عن الطبعة الأولى .

الصحاح / الجوهريّ (٣٩٣ تقريباً) نشر أحمد عبدالغفور عطّار .

عروض الورقة / الجوهريّ (٣٩٣ تقريباً) تحقيق د. صالح جمال بدويّ / نادي مكة الثقافي / ١٤٠٦ هـ مكة .

القاموس / الفيروز آبادي (٨١٧) ط ثالثة/ ١٣٠١ / مصر .

القول الفصل في التصغير والنسب والوقف والإمالة وهمزة الوصل / عبدالحميد عنتر / ط ثانية ١٤٠٩ / الجامعة الإسلامية / المدينة المنورة .

القواعد والتطبيقات في الإبدال والإعلال / عبدالسميع شبانه/ ط ثالثة / ١٣٨٦ / القاهرة .

الكتاب / سيبويه عمرو بن عثمان (١٨٠ تقريباً) تحقيق عبد السلام هارون / مصر .

لسان العرب / ابن منظور (٧١١) دار لسان العرب / بيروت .

المصباح المنير / الفيوميّ (٧٧٠) الناشر مصطفى الحلبي / القاهرة .

المعرب للجواليقي (٥٤٠) تحقيق أحمد محمد شاكر / ط ثانية / ١٣٨٩ .

المغني في تصريف الأفعال / محمد عبد الخالق عضمية (١٤٠٤) ط أولى / ١٣٧٤ / دار العهد الجديد / القاهرة .

المقتضب / المبرد (٢٨٥) تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة / القاهرة .

المنصف / ابن جني (٣٩٢) تحقيق إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين / ١٣٧٣ / القاهرة .

نظم الفوائد / ابن مالك (٦٧٢) تحقيق د. سليمان العايد / مجلة جامعة أم القرى / العدد الثاني .

الواقي في التصغير والنسب والوقف والإمالة وهمزة الوصل / أحمد ابراهيم عمارة / ط رابعة ١٤٠٨ / الجامعة الإسلامية / المدينة المنورة .